حوكمة الميزانية العامة بين تحقيق التوازن في العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في الجزائر

Public budget governance between achieving a balance in social justice and economic efficiency in Algeria

تاريخ الإرسال: ../../20.. تاريخ القبول: ../../20..

شرقي موسى*	*Full name of Author1*	//	//
ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية الفرع /الشعبة :علوم تسيير		//	
جامعة التكوين المتواصل / مركز معسكر/الجزائر		//	
chermoussa1@gmail.com		//	

ملخص: تركز حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على تحقيق توازن دقيق بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، حيث تولي الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا للإنفاق الاجتماعي وبرامج الرعاية الاجتماعية لضمان العدالة وتقليل الفوارق بين المواطنين. يتم توجيه الموارد المالية نحو قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والسكن، بهدف تعزيز رفاهية السكان. كما تستهدف برامج الدعم الاجتماعي الفئات الهشة، مما يساهم في تقليل التفاوتات وتوفير شبكة أمان اجتماعية قوية.

من ناحية أخرى، تعمل الحكومة على تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تخصيص الميزانية العامة بطرق استراتيجية، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل النقل والطاقة والاتصالات، والتي تعتبر ضرورية لتحسين تنافسية الدولة وجذب الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توجيه الأموال لدعم القطاعات الاستراتيجية ذات الإمكانات العالية للنمو، مما يعزز التنويع الاقتصادي والابتكار.

كما تركز الحكومة على إصلاحات مالية لتحسين إدارة الموارد، مثل ترشيد الإنفاق وتعزيز الشفافية وتحسين جمع الضرائب، مما يضمن الاستخدام الفعال للموارد العامة. تهدف هذه المقاربة المتوازنة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان في حين تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

تتمثل التحديات بالنسبة للجزائر في تحقيق توازن مثالي بين الإنفاق على العدالة الاجتماعية

*- شرقي موسى

والكفاءة الاقتصادية، وهو ما يتطلب حوكمة فعّالة والتخطيط الدقيق وتوزيع الموارد مع مراعاة التنوع في احتياجات المجتمع والفرص الاقتصادية. من خلال إدارة فعّالة للميزانية العامة، يمكن للحكومة الجزائرية تعزيز التنمية الشاملة وتقليل التفاوتات ودفع عجلة التقدم الاقتصادي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الميزانية العامة، التوازن، العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية.

Abstract*:* Algeria's public budget governance emphasizes achieving an optimal equilibrium between social equity and economic effectiveness. The Algerian government prioritizes social expenditures and welfare programs to ensure fairness and reduce disparities among citizens. Financial allocations are strategically directed toward critical sectors such as education, healthcare, and housing to enhance societal well-being. Additionally, targeted welfare initiatives aim to support vulnerable segments of society, thereby mitigating inequality and establishing a robust social safe net.

Simultaneously, the government seeks to bolster economic efficiency through strategic budget allocation, focusing on infrastructure development in areas like transportation, energy, and telecommunications. These investments are pivotal for enhancing national competitiveness and attracting foreign capital. Furthermore, funding is allocated to high-potential sectors to drive economic diversification and foster innovation.

The government has also prioritized fiscal reforms to improve resource management. These include expenditure rationalization, transparency enhancement, and optimized tax collection mechanisms, ensuring efficient utilization of public funds. This dual approach aims to address societal needs while promoting sustainable economic progress.

For Algeria, the key challenge lies in balancing social justice priorities with economic efficiency. This requires effective governance, meticulous planning, and resource distribution that accounts for diverse societal demands and economic opportunities. Through adept budget management, the Algerian government can advance inclusive development, reduce disparities, and accelerate the nation's economic growth.

Keywords: Governance, Public Budget, Balance, Social Justice, Economic Efficiency

1. مقدمة:

تعد حوكمة الموازنة العامة من الجوانب الأساسية التي تؤثر على تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في الدول، إذ تعتبر الموازنة العامة أداة حيوية لتحقيق هذا التوازن من خلال توجيه الموارد المالية نحو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن هذا المنطلق، يأتي أهمية دارسة دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. وتعتبر معايير حوكمة الموازنة العامة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى ضمان شفافية ومساءلة في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وتشمل هذه المعايير مبادئ مثل الشفافية، والمشاركة الشعبية ،والمساءلة، وكفاءة استخدام الموارد المالية، والحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

وتظهر أهمية توفير الموارد والإيرادات العامة من أجل إشباع الحاجات العامة التي يتم طلبها من الحكومة، ومن أجل ضمان توفير هذه الموارد بشكل كافي، تقوم الحكومة بتحضير موازنة عامة تحتوي على تقديرات تفصيلية للإيرادات والنفقات المقبلة للفترة الزمنية المحددة. وتهدف هذه الموازنة إلى توزيع الموارد على القطاعات المختلفة بحيث تلبي احتياجات الجميع. وقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تحولاً في أساليب تنفيذ الموازنة العامة، مع التركيز على تحقيق النتائج وضمان مزيد من الحوكمة والدقة في الأداء الحكومي والتوافق مع رؤية الجزائر 2030.

إن هذا البحث يسعى إلى استكشاف دور حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التوازن، من خلال دراسة تأثير هذه المعايير على عملية اتخاذ القرارات المالية وتوجيه الموارد نحو الأولويات الإنمائية. سيسلط البحث الضوء على أهمية تطبيق حوكمة الموازنة العامة بشكل فعال من أجل تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وضرورة تبني استراتيجيات حكومية قائمة على هذه المعايير لضمان تحقيق أهداف التنمية بشكل شامل وفعال.

أولا مشكلة الدراسة:

تعتبر حوكمة الموازنة العامة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في الدول، ومع ذلك، هناك حاجة إلى فهم أعمق لدور هذه التأثيرات على عملية اتخاذ القرارات المالية وتوجيه الموارد نحو الأولويات الإنمائية.

ثانيا تساؤلات الدراسة:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن لحوكمة الميزانية العامة في الجزائر أن تحقق التوازن بين متطلبات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الميزانية العامة؟
2. ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الميزانية العامة الجزائرية؟
3. ما هي آليات تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في إطار حوكمة الميزانية العامة؟

ثالثا أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الإطار النظري ولمفاهيمي لحوكمة الميزانية العامة
2. تقييم واقع حوكمة الميزانية العامة في الجزائر
3. دراسة العلاقة بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في إطار الميزانية العامة
4. اقتراح آليات لتحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية

رابعا أهمية الدراسة:

إن فهم دور حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية يعتبر أمرا حيويًا لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن. وبالتالي، يسهم هذا البحث في إثراء المعرفة حول كيفية تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية من خلال تبني حوكمة الموازنة العامة وضرورة تطبيقها بشكل فعال لضمان تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل وفعال.

خامسا فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1.تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة يساهم في تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية

2.هناك علاقة طردية بين جودة حوكمة الميزانية العامة وفعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية

3.تواجه الجزائر تحديات في تحقيق التوازن بين متطلبات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في إدارة الميزانية العامة

سادسا تقسيم الدراسة:

تقوم الدراسة بعرض موضوع حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التوازن في ستة مباحث موزعة على فصلين تنتهي بخاتمة و توصيات الدراسة.

الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري مكون من ثلاث مباحث، أول مبحث يشمل مفهوم الحوكمة وجوانبها في ثلاث مطالب عن الإطار المفاهيم للحوكمة، المبادئ الأساسية لحوكمة الميزانية ، والأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحوكمة الميزانية ،

بينما المبحث الثاني يتناول العدالة الاجتماعية في ثلاث مطالب أيضا تشمل تعريف العدالة الاجتماعية , العدالة الاجتماعية وأبعادها و دور الميزانية العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

والمبحث الثالث الكفاءة الاقتصادية في ثلاثة مطالب تشمل مفهوم الكفاءة الاقتصادية, عن أهمية الكفاءة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات المالية, العلاقة بين الميزانية والكفاءة الاقتصادية.

أما الفصل الثاني يتناول حوكمة الميزانية العامة في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث، أول مبحث يشمل الإطار السياسي والاصلاحي حول حوكمة الميزانية في الجزائر ويشمل ثلاث مطالب, المطلب الأول السياق السياسي والاقتصادي بينما المطلب الثاني الإصلاحات في حوكمة الميزانية أما المطلب الثالث التحديات التي تواجه حوكمة الميزانية في الجزائر.

بينما المبحث الثاني يتناول دراسة تحليلية حالة حوكمة الميزانية العامة في الجزائر من خلال ثلاث مطالب, المطلب الأول يدرس تحليل السياسات المالية الحالية أما المطلب الثاني يشمل تقييم نتائج السياسات في تحقيق العدالة والكفاءة بينما المطلب الثالث هو عبارة عن الافاق المستقبلية عن الحوكمة الميزانية العامة في الجزائر.

والمبحث الثالث كذلك يتناول تحقيق التوازن من خلال اربعة مطالب, المطلب الأول يدرس الضوابط والآليات لتحقيق التوازن, المطلب ثاني يشمل التوصيات لتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة, و المطلب الثالث والمطلب الرابع والأخير نتوصل إلى استنتاجات و توصيات للسياسات المالية العامة.

2. الفصل الأول :الإطار النظري لحوكمة الميزانية العامة

تمهيد

تعتبر حوكمة الميزانية العامة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في أي دولة. فهي تمثل الإطار المؤسسي والإجرائي الذي يضمن تخصيص الموارد المالية العامة بكفاءة وشفافية ومساءلة، بما يحقق التوازن الأمثل بين هدفين مترابطين هما: العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

المبحث الاول : حوكمة الميزانية العامة .

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة.

مقدمة:

تتبوأ حوكمة الميزانية العامة أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على الإدارة والمجتمع بأسره و قد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، فبات موضوع الحوكمة يتصدر عناوين الصحف في كل مكان. وبالرغم من ذلك، فإن مفهوم الحوكمة لايزال مبهماً بعض الشيء لدى الكثير من الفئات في المجتمع. ولهذا السبب يقوم هذا البحث بتبيان «الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم» تحقيقاً لهدفه المتمثل في نشر الوعي ومساعدة القطاعين العام والخاص على فهم الحكومة وإدراك أهميتها في المؤسسات المعاصرة.

يعرض هذا البحث مفاهيم أساسية متعلقة بالحوكمة تتنوع بين تعريف الحوكمة وأهدافها وأهميتها، وضوابطها، ومبررات وجودها، وما إلى ذلك من مواضيع تساعد في توضيح وتبسيط موضوع الحوكمة للقارئ .وقد حاولنا على قدر الإمكان تبسيط المواضيع بشكل يسمح للجميع الاستفادة منه، غير أن الحوكمة وأبعادها أكبر وأوسع من أن نستطيع تغطية جميع جوانبها في هذا المجال.

أولا ماهي الحوكمة:

لا يوجد إجماع على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة،

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: «النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها».[1]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: «مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة و مجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح».

كما يوجد تعريف آخر للحوكمة يدور حول الطريقة التي تدار بها المؤسسة وآلية التعامل مع جميع أصحاب المصالح فيها، بدءً من عملاء المؤسسة والمساهمين والموظفين (بما فيهم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة) وانتهاءً بآلية تعامل المؤسسة مع المجتمع ككل.

الحوكمة: هي تعبير واسع يتضمن القواعد والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ هيئة ما لقرارها، بناء على مجموعة من المعايير الأخلاقية (الثقة، الشفافية،...) التي تحكم عملية اتخاذ القرار هذه القرارات ، ومدى المساءلة التي يتعرض لها المسؤولين عن هذه القرارات[3][6].

بشكل عام، فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المؤسسة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية ،المساهمين، إلخ) بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة لحماية المساهمين والتأكد من أن المؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الطويلة الأمد.

ثانيا نشأة الحوكمة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي آسيا ،وأمريكا اللاتينية، وروسيا؛ في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا، وكوريا، واليابان عام 1991. فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من المؤسسات والشركات العملاقة الخاصة التابعة للقطاع العام للضائقة المالية كادت أن تطيح بها؛ مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت إلى أسواق المال .وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.[2]

ثالثا مبررات وجود الحوكمة:

ما الذي يطمئن المؤسسات العمومية بأن المؤسسة أو الهيئة الإدارية التي يعمل فيها تعمل حسب المصلحة العليا للإدارة؛ وسيحصل هذا الأخير في المقابل على عائد من المردودية والمكافئة؟ وما الذي يؤكد له بأن التقارير المالية التي تنشرها المؤسسة تبين الوضع المالي الحقيقي لها؟ وما الذي يضمن للدولة بأن توزيع النقاقات عادلا؟ وما الذي يضمن للموظف بأن المؤسسة التي يعمل لديها ستستمر في العمل وتؤمن له لقمة عيشه في المستقبل المنظور؟ وما الذي يضمن للمجتمع بأن هذه المؤسسة أو الإدارة ستستمر في التوظيف، وإنتاج الخدمات والسلع، وتوليد قيمة مضافة تدعم الوضع الاقتصادي في الدولة وتعززه؟ وكيف يحصل جميع اصحاب المصالح على حقوقهم في المؤسسة؟

الإجابة: الحوكمة، فبدون الحوكمة فإن جميع الأطراف المعنية في المؤسسة أو الهيئة الإدارية تراهن في استثماراتهم كما يراهن المقامر.

رابعا فلسفة الحوكمة:

هناك ميزتان تتميز بهما المؤسسات المعاصرة مما يستدعى وجود ضوابط للحوكمة:

الميزة الأولى: حقيقة أن المؤسسات الحديثة تتميز بالفصل بين ملكية الشركة وإدارتها.

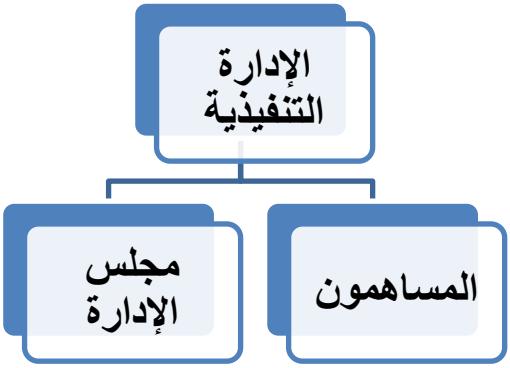
الميزة الثانية: النفوذ الذي يتمتع به كبار المؤسسات العمومية على حساب صغار المؤسسات والهيئات الإدارية.

دفعت هاتان الميزتان الدول إلى وضع نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في المؤسسات العمومية بأن الإدارة تقوم بمهامها على أفضل وجه؛ ومن ثم، أتت حوكمة المؤسسات نظاماً يضبط عمل جميع الأطراف المعنية في المؤسسة من عمال وإدارة

تنفيذية ومجلس إدارة. ويمكن أن تفسر هذه الإشكالية أيضاً من خلال ما يسمى بمعضله الطرف الرئيس والوكيل. الطرف الرئيس في هذه المعادلة هو (الدولة) بينما تمثل الإدارة التنفيذية (الوكيل). وفي هذه المعادلة ثنائية الأطراف، فإن الطرف الرئيس والوكيل كل معنيّ بمصلحته الخاصة على حساب مصلحة المؤسسة. وبسبب التباين الواضح في المعلومات لصالح الوكيل الذي يدير أعمال المؤسسة بشكل يومي كان لابد للطرف الرئيس من تعيين جهة رقابية لمتابعة أعمال الوكيل ممثلاً في مجلس الإدارة.[3]

خامسا الأطراف الرئيسية في الحوكمة:

تقوم الحوكمة بتنظيم وتقسيم المسؤوليات والحقوق بين ثلاثة أطراف رئيسية كما هو مبين في الشكل أعلاه



إن الترابط بين أصحاب العلاقة السالف ذكرهم ترابط وثيق ومهم ،فالمساهمون هم المالكون الفعليون للمؤسسة ولهم حقوق وتترتب عليهم واجباتٌ. ويقوم المساهمون بتوكيل مجلس الإدارة لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، الذي يقوم بدوره بتعيين الإدارة التنفيذية أيضاً لإدارة شؤون المؤسسة بالنيابة عنهم، كما يقوم المساهمون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك من أجل الرقابة على الإدارة التنفيذية ،ويوجد أطراف آخرون لهم علاقة بالمؤسسة، وهم بالتالي معنيون بتطبيق الشركة لقواعد الحوكمة ضماناً لحقوقهم من جهة ولتخفيض مستوى عدم التيقن المتعلق باستثماراتهم بالشركة من جهة أخرى. ومن أبرز هذه الأطراف: الحكومة والمجتمع والبنوك والموردون وموظفو الشركة، الخ .وفي المحصلة، فإن جميع هذه الأطراف لها مصلحة في نجاح الشركة واستمرارها؛ ولها حقوق يجب على الشركة المحافظة عليها وتوفيرها لهم.

سادسا فوائد الحوكمة:

أ. تشجع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها. تساعد الحوكمة على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية. تقلل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركة حيث أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالمؤسسات غير الملتزمة بالحوكمة.

ب. تسهل الحوكمة عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

ج.تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة ، باعتبارها استثمارها في شركة ملتزمة وشفافية، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

د. تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.

سابعا ضوابط الحوكمة:

هناك إجماع على أن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من الضوابط: الضوابط الخارجية والداخلية.

أ. الضوابط الداخلية : إجراءات المؤسسات الداخلية:

تشـير الضـوابط الداخلية إلى القواعد والأسـس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السـلطات داخل المؤسـسـة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ب. الضوابط الخارجية: البيئة الاقتصادية العامة ومناخ الأعمال في الدولة:

وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

كما تشير الضوابط الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، الذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشـاط الاقتصـادي، بالإضـافة إلى المؤسـسـات الخاصـة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

ثامنا قواعد الحوكمة:

نظراً إلى الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله؛ ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن أبرز هذه المؤسـسـات: منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية ،وبنك التسـويات الدولية (BIS) ، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.[4]

أ. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: قامت بإعداد مبادئ لحوكمة شركات المساهمة العامة عام 2004. وتعتبر هذه المبادئ المرجع الرئيسي للشركات على مستوى العالم. والجدير ذكره أن المنظمة حالياً بصدد إجراء تعديلات على قواعد الحوكمة؛ نتيجة للأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم منذ أواخر العام 2008.

ب. بنك التسوية الدولي – لجنة بازل: قامت اللجنة التابعة لبنك التسوية الدولي والمعني بتنظيم عمل البنوك على مستوى العالم بإعداد ضوابط للحوكمة لضبط عمل البنوك سعياً منه لتقليل مستوى المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ولحمايتها من الهزات الاقتصادية. وتعتبر قواعد الحوكمة المعدة من لجنة بازل المرجع الرئيس لجميع البنوك العالمية.

ت. منظمة التمويل الدولية: أعدت المنظمة قواعد لحوكمة شركات المساهمة العامة؛ وهي تكاد تكون قريبة جداً من مبادئ الحوكمة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما تقوم المؤسسة بتنفيذ عدد من المبادرات لتثبيت قواعد الحوكمة وتدريب القائمين على إدارة الشركات على أفضل السبل لتطبيق الحوكمة.

تاسعا مؤشرات الحوكمة:

هو أداة تستخدم لقياس جودة الحوكمة في المؤسسات أو الحكومات أو المنظمات. بحيث الحوكمة تشمل مجموعة من الممارسات والسياسات التي تضمن الشفافية، المساءلة، العدالة، والفعالية في إدارة الموارد واتخاذ القرارات. لحساب مؤشر الحوكمة، يمكن اتباع الخطوات التالية:

عاشرا تحديد أبعاد الحوكمة:

حدد الأبعاد أو المعايير الرئيسية التي ستقيسها. تشمل هذه الأبعاد عادةً:

أ. الشفافية: مدى توفر المعلومات ووضوحها.
ب. المساءلة: وجود آليات لمساءلة القادة واتخاذ القرارات.
ج.المشاركة: مدى مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار.
د. العدالة: مدى إنصاف القرارات وتوزيع الموارد.
هـ. الفعالية: كفاءة وفعالية الإدارة في تحقيق الأهداف.
و. سيادة القانون: مدى الالتزام بالقوانين واللوائح.

الحادي عشر جمع البيانات:

يمكن أن تشمل البيانات:

أ. تقارير رسمية.
ب. استطلاعات رأي (مثل استطلاعات الموظفين أو المواطنين)

ج.تقييمات خارجية من خبراء أو منظمات دولية.
د. مؤشرات أداء محددة (مثل نسبة الشفافية في الإفصاح المالي).

الثاني عشر تحديد الأوزان النسبية:

يتم القيام بتحديد الأوزان النسبية لكل بعد بناءً على أهميته.

الثالث عشر احتساب المؤشر:

استخدم صيغة رياضية لاحتساب المؤشر. يمكن أن تكون الصيغة كالتالي:

{مؤشر الحوكمة} = $\sum$ {درجة البعد} x {وزن البعد}

حيث:

أ. **درجة البعد:** هي القيمة الممنوحة لكل بعد بناءً على البيانات المجمعة (على مقياس من 0 إلى 100)
ب. **وزن البعد:** هو الأهمية النسبية للبعد.

هذا المؤشر يعطي فكرة عن مستوى الحوكمة بناءً على الأبعاد المحددة.

المطلب الثاني الميزانية العامة:

هي وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة تفسر نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة. وحسب المشرع الجزائري تتشكل الميزانية العامة من إيرادات ونفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية وموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، " فالميزانية هي وثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها. [5]

الميزانية العامة : في الجزائر، وفقًا لقانون 21/90 في مادته الثالثة المتعلق بالمحاسبة العمومية، تُعتبر أداة أساسية لتنظيم وإدارة الموارد المالية للدولة. هذا القانون يحدد الإطار القانوني والإداري الذي يحكم إعداد و تنفيذ الميزانية العامة، ويهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة.[4]

أولا أهم النقاط المتعلقة بالميزانية العامة تشمل:

أ. التخطيط المالي: الميزانية العامة تُعَدُّ خطة مالية سنوية تحدد الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة، مما يساعد في توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية.

ب. الرقابة و المساءلة: القانون يفرض آليات للرقابة على تنفيذ الميزانية، مما يضمن أن الأموال تُستخدم وفقًا للأهداف المحددة وأن هناك مساءلة عن أي تجاوزات.

ج. الإجراءات المحاسبية: يُحدد القانون الإجراءات الواجب اتباعها في تسجيل المعاملات المالية وإعداد التقارير، مما يعزز من دقة المعلومات المالية المتاحة.

د.التوازن المالي: يسعى القانون إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة.

ثانيا : خصائص الميزانية العامة:

أ. **الميزانية نظرة مستقبلية وتوقعيه :**تعتبر سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية بما سينفق وما سيحصل من مبالغ خلال فترة سنة مقبلة.

ب. **الميزانية تتطلب الإقرار والترخيص من السلطة التشريعية :**تعتبر الميزانية العامة الإطار المالي لتنفيذ سياسية الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتوجب ان يتم ترخيصها من طرف السلطة التشريعية) ممثلي الشعب (والاشراف على مراقبتها في مجال مصادر الإيرادات وأوجه النفقات.

ج. **خاصية الترخيص التفصيلي للنفقات العامة** :بحيث يجب أن تظهر النفقات العامة في الميزانية مخصصة وموزعة على الدوائر الوزارية والجهات الحكومية على شكل فئات وبرامج محددة من حيث المبالغ ومن حيث نوع الترخيص سنوي أو دائم .كما انه لا يمكن تحويل مبالغ من بنود الى أخرى الا بشروط تنص عليها القوانين الخاصة بتسيير الميزانية.

د.**خاصية الترخيص المحدد والمؤقت للنفقات العمومية** :تعتبر الاعتمادات المالية الواردة في الميزانية العامة والمرخص محدودة ومؤقتة بمعنى انه لا يمكن تجاوز المبالغ المحددة أثناء صرف النفقات ولا يمكن تجاوز المدة المحددة والتي غالبا ما تكون سنة ماعدا في حالة الاعتمادات الدائمة او الحالات التي ينص عليها القانون صراحة.

ح -**خاصية الطابع التفويضي والاختياري للنفقات العامة** :يفوض للمؤسسات المستفيدة من الاعتمادات المالية المرخص، صرف النفقات وفق الشروط والقوانين المصرح بها ولا يلزمها صرف كامل المبالغ الموضوعة تحت تصرفها.[6]

ثالثا :مبادئ الميزانية العامة:

المبادئ الأساسية للميزانية العامة : للميزانية العامة مجموعة من المبادئ نسردها في النقاط التالية:

أ. مبدا السنوية : معنى هذا المبدأ أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، فتحصيل الإيرادات يكون لمدة سنة وصرف النفقات يكون لمدة سنة كذلك، ويرجع هذا المبدأ لعدة اعتبارات سياسية ومالية .أما الاعتبارات السياسية تتمثل في أن السلطة التنفيذية تخضع رقابة منتظمة ومتكررة نسبيا من جانب البرلمان بهدف تمكين هذا الاخير من متابعة نشاط السلطة التنفيذية ورقابته، ومن الاعتبارات المالية تعتبر فترة السنة مهمة جدا، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتحدد في الغالب وتظهر آثاره لمدة سنة.

مهمة جدا، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتحدد في الغالب وتظهر آثاره لمدة سنة.

« أقر المشرع الجزائري مبدأ السنوية في المادة الثالثة من القانون10/17 المتعلق بقوانين المالية واعتبر السنة المالية موافقة للسنة المدنية تبدأ من 1 جانفي وتنتهي 31 ديسمبر " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بجمل موارد الدولة وأعبائها .»

ب. مبدأ وحدة الميزانية :يقتضي الالتزام هذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة.

أي تكون للدولة ميزانية واحدة، فوحدة الميزانية تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية المهام، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة.

من مبررات هذا المبدأ أنه يؤدي إلى عرض الميزانية في أبسط صورة ممكنة، كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في مراقبة الوثيقة الواحدة المنظمة الايرادات والنفقات[7].

ج. **مبدأ الشمولية "العمومية** :" هذا المبدأ يكمل المبدأ الوحدة فهو يمثل الجانب الموضوعي لمبدأ الوحدة والوحدة يمثل الجانب الشكلي، محتوى هذا المبدأ أن يتم التسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الميزانية دون إجراء أية مقاصة بينها، أو إجراء أي تخصيص، ولتطبيق هذا مبدأ يجب أن يبنى على قاعدتين هما:

ج[1]. عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة :أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أي تخصيص

ج[2]. عدم مقاصة بين الايرادات والنفقات:

تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين النفقات و الايرادات.

د. مبدأ توازن الميزانية : توازن الميزانية له مفهومان، مفهوم تقليدي والأخر حديث،

فالأول يقضي تعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة .

أما الحديث يقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي بدل التوازن النفقات والايرادات في نظرته المحاسبية الضيقة.

د[1]. توازن الميزانية العامة في ظل النظرية التقليدية" الكلاسيك :"يقضي توازن الميزانية التعادل بين

النفقات والايرادات، عدم وجود عجز وفائض ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز وعليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الميزانية يجب أن تكون موازنة، مما سبق يتضح أن المفهوم الكلاسيكي لتوازن الميزانية العامة يتماشى مع وظيفة الدولة آنذاك" المحايدة "ولا يتناسب مع وظائفها الحديثة المنتجة.

د[2]. توازن الميزانية العامة في ظل النظرية الحديثة :لقد تطور مفهوم توازن الميزانية العامة من توازن كمي بين الايرادات العامة والنفقات العامة إلى توزان مالي و اقتصادي و اجتماعي للموازنة العامة وأصبح بإمكان الدولة اقرار العجز المقصود أو المتعمد من أجل تحقيق عمالة كاملة .رفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الوطني وأخير تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ربعا :دورة الميزانية العامة:

تمر الميزانية العامة بعدة مراحل في أغلبية الدول منها الجزائر وتم حصرها في أربع مراحل تشكل دورة الميزانية، كما يقصد بدورة الميزانية المراحل العملية التي تمر بها الميزانية العامة من **إعدادها واعتمادها** في الشروع في **تنفيذها** و**الرقابة** عليها:

أ. مرحلة الإعداد و التحضير:

تعد عملية تحضير أو إعداد مشروع قانون الميزانية العامة تعتبر أولى الم ا رحل والعمليات التي تحكم دورة الميزانية، ومن أدقها أيضـا، وذلك لأن نتائج هذا الإعداد ومدى فعاليته، تؤثر في جميع مراحل الميزانية اللاحقة، وبالتالي لها أثرها على الاقتصـاد الوطني، وتعتبر مرحلة إعداد التقديرات للفترة الزمنية القادمة من أهم المراحل التي تمر بها الميزانية لكونها تتضـمن التعرف على الأهداف الرئيسـية والفرعية لكل وزارة ضمن هيكل الدولة وفي ضـوء الأهداف المقررة ضمن الخطة العامة لسياسة البلد[8] .

لقد جرت العادة أن تتولى السلطة التنفيذية مهمة تحضير مشروع الميزانية العامة، وذلك يظهر من خلال الأدوار المختلفة الموزعة حسب كل قطاع وزاري ويظهر هذا على النحو التالي :

1. تقوم الوزارات كل على حدا بتحضير مشروع الميزانية خاص بدائرتها القطاعية، تعده مديريتها الخاصة بالتخطيط والمالية، حيث يتم إعداد مشروع تقديري بكامل النفقات والاعتمادات المتوقعة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية أي وفقا للتوجهات والتعليمات التي تحددها وزارة المالية سلفا في المذكرة المنهجية التي تسلمها لكافة الوزارات.

2. تتولى وزارة المالية تجميع كافة المشاريع الصادرة عن القطاعات الوزارية ثم تقوم بترتيبها ومطابقتها مع التعليمات الرئاسية، بحيث تجعلها منسجمة معها ومواكبة للأهداف المسطرة في الخطة التنموية للبلاد. يتطلب إعداد الميزانية العامة إتباع أسس ومعايير اجرائية دقيقة تمر عبر مراحل مختلفة، فالمراحل الإدارية هي مجموع الترتيبات التي تمر بها عملية إعداد الميزانية على مستوى مختلف الوزارات، حيث يتم تحضيرها للسنة القادمة خلال السنة المالية الحالية، ويتم التحضير وفق برنامج زمني يضعه وزير المالية ويتبعه في ذلك بقية الوزراء كل في قطاعه الوز اري، حيث يقوم كل قطاع بتقديم طلبات الاعتماد إلى وزارة المالية.

إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية (الحكومة) و يعود هذا الاختصاص إلى وزارة المالية التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع القطاعات الوزارات الأخرى.

ب. مرحلة اعتماد الميزانية العامة:

في مشروع الميزانية العامة الذي تعده الحكومة في الجزائر، لا يكون قابلا للتنفيذ إلا إذا وافق عليه البرلمان، لذلك فإنه وبانتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية، فإن مشروع الميزانية يودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في اجراءات الاعتماد كما يلي:

1. المناقشة :تتطلب عملية المناقشة دراسة مشروع الميزانية أولا على مستوى لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني ثم الشروع في إجراءات المناقشة العامة ثانيا.

2. التعديل :في الجزائر يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور[9]

3. التصويت :التصويت هو آخر مرحلة يمر بها مشروع الميزانية وتتم على مستويين ووفق تحقق شروط معينة. يخول الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة. كما يقوم مجلس الأمة لاحقا بمناقشة والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب الدستور.

« وحسب المادة 70 من القانون17/84 المتعلق بقوانين المالية تشير إلى التصويت على الميزانية العامة بصورة إجمالية، والقاعدة أن يصوت ويصادق البرلمان على مي ا زنية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة احت ا رما لمبدأ السنوية، كما أن الدستور قد قيد البرلمان من حيث الاختصاص الزمني في المصادقة على قانون المالية حيث يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما من تاريخ إيداعه »..[1]

ج. مرحلة تنفيذ الميزانية العامة:

تتولى الحكومة تنفيذ مشروع قانون المالية وهي المرحلة الأخيرة وتتم بإتباع إجرائيين مختلفين في التنفيذ وذلك بحسب حالة النفقات، وحالة الإرادات. والأعوان المكلفون بالتنفيذ هم الآمرون بالصرف، المحاسبون العموميون.

إجراءات تنفيذ نفقات الميزانية العامة : ان عملية التنفيذ الخاصة بالنفقات العامة تم ذكره في الفصل الثالث من قانون 84/17 المؤرخ في 27 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية بعنوان» التنفيذ « وذلك وفقا للمواد75 و 71 من هذا القانون. [9]

د. مرحلة مراقبة الميزانية العامة:

الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية تعد الرقابة على المال العام أحد الأدوار الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة، بل أن نشأت البرلمانات أساسا جاءت لتحقيق هذه العملية من هنا كان ضروري العمل على تدعيم و تعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على حيلولة دون العبث بالمال العام أو إهداره.

د1. الرقابة المالية السابقة(القبلية): هي رقابة وقائية تمنع وقوع الخطأ المالي وتعالجه قبل حدوثه، وتكمن أهمية الرقابة المالية القبلية أو التزام بالنفقات في كونها تمارس على قرارات الالتزام بالنفقات للأمرين بالصرف قبل إنتاج أثارها القانونية أي قبل أن تترتب عنها ديون اتجاه هيئات عمومية معينة.

د2. الرقابة اللاحقة على تنفيذ النفقات العمومية: بالإضافة إلى العديد من المفتشيات التي توجد لدى مختلف الهيئات مثل:المفتشية العامة لمختلف الدوائر الوزارية أو تلك التابعة للولايات أو التي من يكون من ضمن مهامها مراقبة التسيير المالي لمصالح الهيئات العمومية المعنية أو تلك الموضوعة تحت سلطة وصاية هذه الهيئات هناك متفشيات أخرى لها صلاحيات رقابية أوسع النطاق تدخل أوسع وهي المفتشية العامة للمالية،[10]

وقد تتدخل جهات عديدة لتحضيرها وفق اجراءات معينة و احترام المبادئ التي أقرها الفقه و كرسها الأمر الصادر في 2 يناير 1962 ثم تبناها المشرع الجزائري بصدور قانون رقم84/17 المتعلق بقوانين المالية وعليه فان تحضير الميزانية العامة من قبل السلطة التنفيذية لأسباب تاريخية و سياسية لعرضها فيما بعد على برلمان للمصادقة على قانون المالية المتضمن الميزانية العامة الدولة.[11]

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية وعوامل نجاح حوكة الميزانية العامة

أولا حوكة الميزانية العامة :

هي مجموعة من المبادئ والآليات التي تضمن إدارة الموارد المالية العامة بطريقة شفافة ومساءلة، وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة. حوكمة الميزانية تشير إلى مجموعة من العمليات والممارسات التي تهدف إلى تحسين إدارة الميزانية العامة في الدولة. تشمل هذه الحوكمة الأدوات والسياسات التي تضمن تحقيق الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في توزيع واستخدام الموارد المالية العامة. تعتبر حوكمة الميزانية ضرورية لضمان تخطيط الميزانية بشكل فعّال وموارد مالية مستدامة، وتساعد في تحسين جودة الخدمات العامة وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

ثانيا حوكة الميزانية العامة للدولة في ظل القانون 15-18:

إن القانون العضوي الجديد رقم 15-18 المتعلق بالقوانين المالية المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 ، يرمج عملية الإصلاح الميزانياتي من خلال ما يتناول عليه من إحداث لتغييرات وتحولات عميقة في عمليات تسيير إداراة المال العام وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع العام، والانتقال من ثقافة التسيير القائمة على الوسائل والإجراءات إلى ثقافة قائمة على النتائج والشفافية. من خلال تحسين كفالة الإنفاق العام و الخدمات الدولة، و أيضًا تعزيز دور البرلمان بتفعيل الرقابة البرلمانية ووضع آفاق تطور المالية العامة في منظوره الصحيح، حيث ستنتقل ميزانية الدولة من نموذج مهيكل على أساس طبيعة الموارد من خلال الالتزام والتركيز فقط على ملائمة المشروعية. [10].[12]

ثالثا حوكة الميزانية العامة للدولة في ظل القانون 15-23 :

يتضمن هذا القانون جملة من التدابير خاصة منها الرامية للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وتعزيز الأمن الغذائي ودعم برنامج الاستثمار العمومي لفائدة بعض الولايات. [13]

رابعا المبادئ الأساسية لحوكة الميزانية :

تشمل:

أ. **الشفافية:** تعتبر الشفافية عنصرًا محوريًا في حوكمة الميزانية، حيث تعني نشر المعلومات الكاملة حول العمليات المالية والموازنات العامة، مما يسمح للجمهور بالتحقق والمراقبة. نشر المعلومات المالية المتعلقة بالميزانية العامة بطريقة واضحة وميسرة للجميع، بما في ذلك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

ب. **المساءلة:** تتطلب حوكمة الميزانية وجود آليات لتحميل المسؤولية، بحيث يمكن للجهات المختصة محاسبة المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ الميزانية. أي إخضاع جميع الأطراف المعنية في عملية إعداد وتنفيذ الميزانية للمساءلة عن استخدام الموارد المالية.[14]

ج. **الشمولية أو المشاركة:** إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية إعداد الميزانية، بما يضمن تمثيل مصالحهم واحتياجاتهم. تعني ضرورة إشراك جميع الفئات المعنية بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في عمليات التخطيط والرقابة على الميزانية.

د.**الكفاءة:** يجب أن تركز حوكمة الميزانية على استخدام الموارد بكفاءة، مما يعني تحقيق الأقصى من الفوائد بأقل تكلفة ممكنة. استخدام الموارد المالية بأقصى قدر من الكفاءة لتحقيق النتائج المرجوة.

هـ. **الاستدامة:** ضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل، مع مراعاة الأجيال القادمة. يجب أن تسهم حوكمة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية العادلة.[15]

خامسا عوامل نجاح حوكمة الميزانية العامة للدولة :

لضمان نجاح عملية حوكمة ميزانية العامة للدولة لابد من توافر جملة من العوامل نذكر منها:

أ. الالتزام بمبادئ الحوكمة : حيث ينعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق العام وتحسين عملية تحصيل الإيرادات العامة بصورة مباشرة، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمسائلة الجادة سؤال في الجانب النفقات أو جانب الإيرادات، وكذا السماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم السياسة المالية للدولة وتنفيذها، بما يساهم في التقليل من الفساد وهدر المال العام.

ب. التخصيص الأمثل للموارد: يقصد به عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن للرفاهية لأفراد المجتمع.

ج. تحديد الأهداف بدقة: أي تحديد الأهداف الطويلة ومتوسلة الأجل للبرامج الحكومية بشكل دقيق وواضح، مع ضمان وجود تناسق، وعدم تعارض بين أهداف الوحدات التنظيمية ووحدات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية عموما.

د.كفاءة الجهاز الإداري : ونعني به كفاءة أجهزة الدولة وحسن ادارتها، باعتبار أن توفر الارادة السياسية والمشاركة في ظل غياب جهاز إداري كفل لا يحقق متطلبات الحوكمة، خاصة في الدول النامية التي تتصف بضعف كبير في تحصيل اراداتها. [16]

هـ.الرقابة على برامج الإنفاق العمومي: لتحقيق ذلك يجب توفر نظام محاسبة ونظام مراقبة فعال، يتم من خلالها التعرف على مستوى الإنفاق وكذا معدل تنفيذ كل عملية لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحوكمة الميزانية

تكتسب حوكمة الميزانية أهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية:

أ. التحسين الاقتصادي: من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد، تسهم حوكمة الميزانية في تحسين الأداء الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للخدمات الأساسية والمشاريع التنموية.

ب. التنمية الاجتماعية: تسهم حوكمة الميزانية في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تخصيص الموارد بشكل عادل، مما يؤدي إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتحسين جودة حياة المواطنين.

ج. تعزيز الثقة: تعزز حوكمة الميزانية الشفافية والمساءلة مما يزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، مما يساعد على دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

د.الاستجابة للأزمات: من خلال التخطيط الجيد وتخصيص الموارد، تساعد حوكمة الميزانية البلدان على الاستجابة بشكل أفضل للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما يقلل من آثارها السلبية.[17]

المبحث الثاني: العدالة الاجتماعية

المطلب الأول: تعريف العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي مفهوم يتعامل مع توزيع الموارد والفرص بشـــكل عادل بين جميع أفراد المجتمع. يعني ذلك أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصـــادية، يجب أن يحظوا بنفس الفرص في مجالات مثل **التعليم، العمل، والرعاية الصحية**. تُعتبر العدالة الاجتماعية أحد الأســس الأســاســية التي تقوم عليها المجتمعات المســتدامة، حيث تهدف إلى تحقيق المساواة بين الأفراد وإزالة الفوارق الحادة التي قد توجد في المجتمع[18]

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية وأبعادها

تتضمن العدالة الاجتماعية عدة أبعاد رئيسية، تشمل:

أولا المساواة الاقتصادية: تعني ضمان توزيع الثروات بشكل عادل، مما يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الأفراد.

ثانيا المساواة الاجتماعية: تعني تكافؤ الفرص لجميع الأفراد في الوصول إلى الخدمات الأساسية والموارد دون تمييز.

ثالثا المشاركة: تتضمن إشراك جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، مما يعزز الديمقراطية والمساءلة.

رابعا الحقوق: تشـمل حقوق الإنســان الأســاســية مثل الحق في التعليم، العمل، والرعاية الصـحية، والتي يجب أن تكون متاحة للجميع دون استثناء.

خامسـا الاسـتدامة: تتعلق بتلبية احتياجات الحاضر دون المسـاس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، مما يعد عنصرًا أساسيًا في العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث : أمثلة من الحالات العملية لتحقيق العدالة الاجتماعية :

حوكمة الميزانية العامة تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحسين توزيع الموارد المالية وضمان وصول الخدمات الأساسية إلى جميع فئات المجتمع.[19]

أولا تخصيص الموارد بشكل عادل:

من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الميزانية، يمكن للحكومات تخصيص الموارد المالية بشكل يضمن تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضـعفًا في المجتمع. على سـبيل المثال، يمكن تخصـيص جزء من الميزانية لدعم برامج التعليم والرعاية الصـحية للفئات ذات الدخل المنخفض، مما يسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا تعزيز السياسات الاجتماعية:

تعتبر السـياسـات الاجتماعية جزءًا أسـاسـيًا من حوكمة الميزانية العامة، حيث تهدف إلى الحد من أوجه التفاوت بين أفراد المجتمع. من خلال تخصيص ميزانيات خاصة للبرامج الاجتماعية، مثل دعم الأسر الفقيرة أو برامج التوظيف، يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الإنصاف.

ثالثا تحسين جودة الخدمات العامة:

إن كفاءة عملية الميزانية العامة تؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. من خلال تحسين إدارة الميزانية، يمكن للحكومات ضمان تقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل، مما يسهم في تحسين مسـتوى المعيشـة لجميع المواطنين ويعزز العدالة الاجتماعية.

رابعا الشفافية والمساءلة:

تعتبر الشـفافية في إدارة الميزانية العامة من العوامل الأسـاسـية لتحقيق العدالة الاجتماعية. من خلال نشـر المعلومات حول كيفية تخصـيص الميزانية واسـتخدامها، يمكن للمواطنين مراقبة أداء الحكومة والمطالبة بتحسـين الخدمات، مما يعزز من المساءلة ويضمن أن الموارد تُستخدم بشكل عادل.

تظهر هذه الأمثلة كيف يمكن لحوكمة الميزانية العامة أن تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تخصيص الموارد بشكل عادل، تعزيز السياسات الاجتماعية، تحسين جودة الخدمات العامة، وزيادة الشفافية والمساءلة.[20]

المطلب الرابع: دور الميزانية العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية

تُعتبر الميزانية العامة أداة حيوية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال عدة محاور:

أولا تخصيص الموارد: من خلال تخصيص الميزانية، يمكن للحكومات دعم البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر حاجة، مثل التعليم، الصحة، والسكن.

ثانيا تنظيم الضرائب: يمكن استخدام النظام الضريبي لضمان عدالة التوزيع من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الأثرياء والمساهمة في تمويل الخدمات العامة.

ثالثا تحقيق التنمية المســـتدامة: من خلال دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في التخطيط والموازنة، يمكن للحكومات تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

رابعا مراقبة تنفيذ البرامج: تســاهم الميزانية في وضــع آليات للمراقبة والتقييم لبرامج العدالة الاجتماعية، مما يضــمن تحقيق الأهداف المحددة.[14]

تعد الميزانية العامة أداة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وضمان عدم تفويت الفرص لأي فرد في المجتمع.

المبحث الثالث: الكفاءة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية

الكفاءة الاقتصادية هي مقياس يُستخدم لتحديد مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن. تُشير إلى الحالة التي يتم فيها تخصــيص الموارد بطريقة تحقق أكبر إنتاج من الســلع والخدمات مع أقل كمية ممكنة من المدخلات. يتم تصنيف الكفاءة الاقتصادية إلى عدة أنواع، منها الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد، حيث تعكس الكفاءة الإنتاجية قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة، بينما تشير كفاءة توزيع الموارد إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتلبية احتياجات المجتمع.[21]

المطلب الثاني: أهمية الكفاءة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات المالية:

تتجلى أهمية الكفاءة الاقتصادية في عدة مجالات ضمن عملية اتخاذ القرارات المالية، ومن أبرزها:

أولا تحقيق أقصى فائدة: تساهم الكفاءة الاقتصادية في تعظيم الفائدة الاقتصادية من كل وحدة من المدخلات المستخدمة، مما يساعد صانعي القرار في تحديد أفضل السبل لاستخدام الموارد.

ثانيا تقليل الفاقد: عبر تحسين الكفاءة، يمكن تقليل الهدر في الموارد، مما ينعكس إيجابًا على الميزانية ويزيد من الاســتدامة المالية.

ثالثا تحسين استراتيجيات الاستثمار: تساهم الكفاءة الاقتصادية في توجيه الاستثمارات إلى المشاريع الأكثر جدوى، مما يؤدي إلى تحسين العوائد وتقليل المخاطر.

رابعا تعزيز المنافسة: تعزز الكفاءة الاقتصادية من القدرة التنافسية للمؤسسات، حيث يمكنها تقديم منتجات أو خدمات بجودة أعلى وأسعار أقل، مما يؤثر بشكل إيجابي على السوق ككل.

خامسا دعم التوجهات الاستراتيجية: تساهم الكفاءة في توجيه الاستراتيجيات المالية نحو تحقيق الأهداف بعيدة المدى للمؤسسة أو الاقتصاد.[22]

المطلب الثالث: أمثلة من الحالات العملية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية :

حوكمة الميزانية العامة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين إدارة الموارد المالية للدولة الأمثلة توضح كيفية تحقيق ذلك:

أولا تحسين الأداء الحكومي:

إن كفاءة عملية الميزانية العامة وفاعليتها تؤثر بشكل مباشر على الأداء الحكومي، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. من خلال تطبيق معايير حوكمة الميزانية، يمكن للحكومات ضمان تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر معايير حوكمة الموازنة العامة ضرورية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. من خلال فهم هذه المعايير وتطبيقها، يمكن للدول ضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل.

ثالثا إصلاح النظام الميزانياتي:

في بعض الدول، مثل الجزائر، تم تطبيق آليات حوكمة الميزانية العامة كجزء من مشروع إصلاح النظام الميزانياتي. هذا الإصلاح يهدف إلى تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الميزانية، مما يسهم في تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد العامة.[1]

رابعا رسم السياسات المالية:

الميزانية العامة تعتبر أداة رئيسية في رسم السياسات المالية للدولة، حيث تنعكس هذه السياسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال حوكمة الميزانية، يمكن للدول تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل أكثر فعالية، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية.

تظهر هذه الأمثلة كيف يمكن لحوكمة الميزانية العامة أن تسهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين الأداء الحكومي، دعم التنمية المستدامة، وإصلاح الأنظمة المالية.[23]

المطلب الرابع : العلاقة بين الميزانية والكفاءة الاقتصادية

تتداخل الميزانية والكفاءة الاقتصادية بشكل وثيق، حيث تلعب الميزانية دورًا حيويًا في تعزيز الكفاءة من خلال:

أولا تخصيص الموارد: الميزانية تحدد كيفية تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات والأفراد، مما يؤثر على مدى الكفاءة في استخدام هذه الموارد.

ثانيا تحقيق الأهداف الاقتصادية: من خلال رسم ملامح الميزانية، يمكن للحكومات والمؤسسات أن تضع أهدافًا تعكس الكفاءة الاقتصادية، مما يساعد على تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

رابعا رقابة الأداء: تسهم الميزانية في إنشاء آليات متابعة ورقابة على الأداء الاقتصادي، مما يسهل تحديد الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد.

خامسا إدارة المخاطر: من خلال إدارة الميزانية بشكل فعّال، يمكن تقليل المخاطر المالية وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية. والحفاظ على الكفاءة الاقتصادية هو هدف أساسي في التخطيط المالي والإدارة العامة، ويعتمد تحقيق ذلك على كيفية وضع الميزانية وتنفيذها لتحقيق أقصى استفادة مع أقل تكلفة ممكنة.[24]

خلاصة الفصل الأول :

العلاقة بين الحوكمة والميزانية العامة والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية معقدة ومتعددة الأوجه. الحوكمة الفعالة ضرورية لتحسين الإنفاق العام، والذي يمكن أن يعزز العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في نفس الوقت. هذا التوازن أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة والاستقرار المالي.

الفصل الثاني :حوكمة الميزانية العامة في الجزائر.

تمهيد :

تعتبر حوكمة الميزانية في الجزائر جزءًا لا يتجزأ من الإصلاحات المالية والإدارية التي تهدف إلى تحسين فعالية المؤسسات العامة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. تتركز هذه الحوكمة على القوانين والأنظمة التي تنظم كيفية إعداد وتنفيذ الميزانية في البلاد، وتتطلب تفاعل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني.

المبحث الاول: الإطار السياسي والاصلاحي حول حوكمة الميزانية في الجزائر

المطلب الأول : السياق السياسي والاقتصادي

تواجه الجزائر سياقًا سياسيًا واقتصاديًا معقدًا يتمثل في:

أولا السياق السياسي: تأثرت البلاد بعمليات سياسية واسعة، تتعلق بالتغييرات في إدارة الحكم والاحتجاجات الشعبية التي طالبت بإصلاحات جدية في المجالين الاقتصادي والسياسي. تعتبر هذه الديناميكيات سياسية ضاغطة تدعو إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة.

ثانيا السياق الاقتصادي: تعاني الجزائر من تحديات اقتصادية كبيرة، مثل الاعتماد المفرط على الموارد النفطية، التي تشكل غالبية إيرادات الدولة. أدت تقلبات أسعار النفط إلى تأثيرات كبيرة على الميزانية العامة، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لتحسين الأداء الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.[30]

المطلب الثاني: الإصلاحات في حوكمة الميزانية

اتخذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الفعالة لتحسين حوكمة الميزانية، منها:

أولا إصلاح النظام المالي: بدأت الحكومة بإصلاح قانون المالية لتحقيق مزيد من الشفافية في إعداد الميزانية وتنفيذها، مما يتضمن تحسين تقنيات التخطيط المالي وإدخال ممارسات الميزانية من خلال تقنيات حديثة مثل الميزانية على أساس الأداء.

ثانيا تعزيز الشفافية والمساءلة: تم إدخال آليات جديدة للرقابة المالية، بما في ذلك تنظيم التدقيق الداخلي والخارجي للمؤسسات العامة، مما يساعد على ضمان استجابة الحكومة للمسؤوليات المالية.

ثالثا مشاركة المجتمع المدني: تعزيز مشاركة المجتمع في عملية التخطيط والمراقبة للميزانية، مما يسهم في تحسين العلاقة بين الدولة والمواطن ويعزز العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه حوكمة الميزانية في الجزائر

تواجه حوكمة الميزانية في الجزائر عدة تحديات، منها:

أولا الفساد والافتقار إلى الشفافية: لا تزال قضايا الفساد تشكل عقبة رئيسية في تحسين حوكمة الميزانية، مما يؤثر سلبًا على فعالية توزيع الموارد.

ثانيا الاعتماد على إيرادات النفط: هذا الاعتماد يعرض الميزانية لتقلبات الأسواق ويضعف القدرة على التخطيط المالي المستدام، مما يستدعي البحث عن مصادر دخل أخرى.

ثالثا عدم كفاية البيانات والمعلومات: نقص البيانات الدقيقة والموثوقة حول الأداء المالي والاقتصادي يشكل عائقًا أمام الإدارة الفعالة للميزانية.

رابعا المعارضة السياسية: قد تؤدي الصراعات السياسية الداخلية إلى إبطاء أو توقف عملية الإصلاح، مما يعوق تحسين حوكمة الميزانية وتحقيق الأهداف التنموية.[22]

تتطلب مواجهة هذه التحديات التزامًا سياسيًا قويًا ورؤية واضحة للإصلاحات المستدامة في حوكمة الميزانية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية حالة حوكمة الميزانية العامة في الجزائر

المطلب الأول: تحليل السياسات المالية الحالية

تتضمن السياسات المالية الحالية في الجزائر عدة جوانب رئيسية تهدف إلى استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية. تركز هذه السياسات على استخدام الأدوات المالية لتحقيق التوازن في الميزانية العامة وضمان استخدام فعال للموارد.

أولا استراتيجية الإنفاق الحكومي: تعتمد الحكومة على استراتيجيات إنفاق تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر. يشمل ذلك استثمار الأموال في المشاريع الاجتماعية والبنية التحتية، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ثانيا الإيرادات الضريبية: تتبنى الجزائر سياسة مالية تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. تسعى الحكومة إلى تنويع مصادر الإيرادات من خلال تحسين فعالية نظام الضرائب وزيادة التحصيل الضريبي، على الرغم من التحديات المرتبطة بقاعدة الإعداد الضريبي.

ثالثا الإقراض وديون الدولة: تحاول الحكومة إدارة مستويات الدين العام بفعالية، حيث تدخل في اتفاقات للاقتراض بضمانات معينة لتؤكد على استدامة السداد والتصنيف الائتماني للدولة.

رابعا التكيف مع التغيرات الاقتصادية: تعتمد السياسات على مدخلات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، مثل تعديل الميزانية بشكل دوري استجابة لتغيرات النمو والتضخم.[9]

المطلب الثاني تطور المؤشرات الرئيسية للميزانية (2020-2024):

أولا احصاء بياني عن الميزانية العامة للجزائر(2020-2024):

شهدت تقديرات متزايدة على مدى السنوات الأخيرة، حيث تم تقدير الميزانية العامة كما هي مبينة في الجدول الأتي :

جدول رقم 1: احصاء بياني عن الميزانية العامة للجزائر(من 2020 إلى 2024)

الميزانية العام	العجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ترشيد الميزانية	تخصيص جزء من الصحة من الميزانية العامة	مساحة المعرفة الخاصة بالشبكة الاجتماعية	الميزانية من الإيرادات المحلية	نسبة الإنفاق في الميزانية (من 0 إلى 100)	فعالية اتخاذ القرار الحكومي (من 0 إلى 100)
14891	%13.6-	%11.8	%8.2	%17.20	%4.7	44.80	50
15629	%10.4-	%12.5	%7.2	%18.7	%4.3	45.00	52
16945	%7.2-	%12.8	%7.5	%19.2	%3.8	46.00	54
18179	%5.9-	%13.1	%7.8	%19.7	%3.5	47.00	56
19491	%4.8-	%13.4	%8.1	%20.2	%3.2	48.00	58

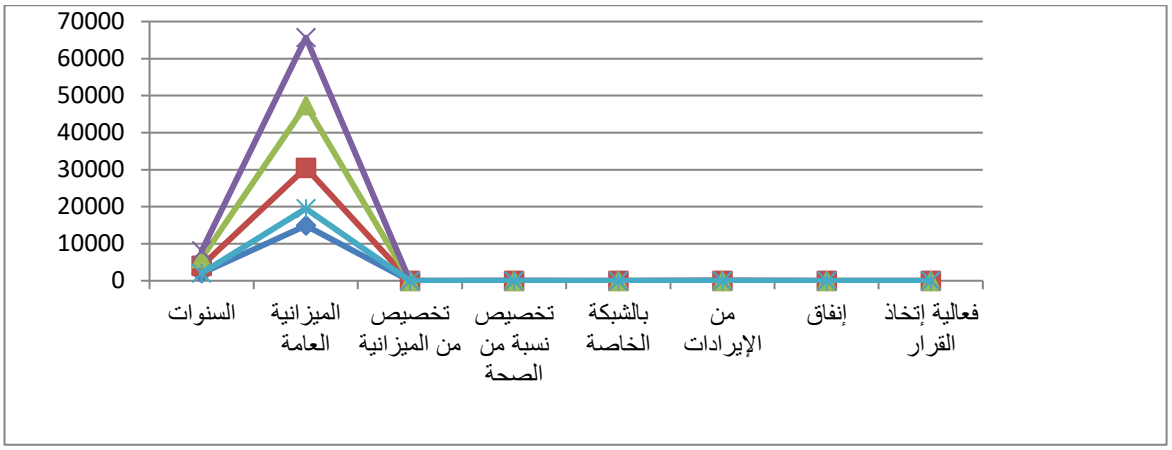
المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا عن النصوص القانونية المالية [25] [26] [27] [28] [29]

من أجل ترشيد الميزانية تم تخصيص نسب معينة من الميزانية العامة لأغراض مختلفة، هذه الأرقام تعكس جهود الحكومة الجزائرية في تحسين إدارة الميزانية وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.

ثانيا تقدير الميزانية العامة خلال الفترة من 2020-2024

تعتبر الميزانية العامة الجزائرية، بوصفها انعكاسًا لسياسات الدولة المالية، أداة أساسية لفهم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خلال الفترة ما بين 2020 و 2024، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية عميقة تأثرت بعوامل داخلية وخارجية متعددة، بما في ذلك جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط. والتي نبينها في شكل رقم 1 التالي :

الشكل رقم 1: تقدير الميزانية العامة خلال الفترة من 2020-2024



المصدر :من إعداد الطالب

ثالثا تحليل مؤشرات العدالة الاجتماعية[29]

أ. **الإنفاق الاجتماعي**

1. **التعليم:**

- زيادة سنوية بمعدل 8%
- تحسين البنية التحتية التعليمية
- دعم البحث العلمي

2. **الصحة:**

- مضاعفة الميزانية خلال جائحة كوفيد-19
- تحديث المنشآت الصحية
- توسيع التغطية الصحية

3. **السكن:**

- برامج السكن الاجتماعي
- دعم القروض السكنية
- مشاريع تطوير المناطق الحضرية

ب. **برامج الدعم الاجتماعي**

1. **الدعم المباشر:**

- منح البطالة
- المساعدات العائلية
- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة

2. **الدعم غير المباشر:**

- دعم المواد الأساسية
- دعم الطاقة والمحروقات

- دعم النقل العام

رابعا تحليل مؤشرات الكفاءة الاقتصادية[20]

أ. المؤشرات المالية

1. **عجز الميزانية:**
   - 2020: -13.6% من الناتج المحلي الإجمالي
   - 2021: -10.4%
   - 2022: -7.2%
   - 2023: -5.9%
   - 2024: -4.8%

2. الدين العام:

- نسبة معتدلة مقارنة بالدول المجاورة
- غالبيته دين داخلي
- سياسة حذرة في الاقتراض الخارجي

ب. مؤشرات الأداء الاقتصادي

1. النمو الاقتصادي:

- تذبذب خلال فترة الدراسة
- تحسن تدريجي في القطاعات غير النفطية
- زيادة مساهمة القطاع الفلاحي

2. تحسين الحوكمة المالية:

- تعزيز الشفافية في إعداد الميزانية
- تطوير نظم الرقابة والمتابعة
- تحسين آليات المساءلة

3. تعزيز العدالة الاجتماعية:

- ترشيد نظام الدعم
- تحسين استهداف الفئات المحتاجة
- تطوير برامج التمكين الاقتصادي

4. تحسين الكفاءة الاقتصادية:

- تنويع مصادر الدخل
- تشجيع الاستثمار الزراعي والهدروجين الأخضر واستغلال الطاقة المستدامة.
- تطوير القطاعات غير النفطية مثل تشجيع على السياحة .

المطلب الثالث تحليل الميزانية العامة بين السنوات 2024/2020:

تُعتبر حوكمة الميزانية العامة أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة. وفي الجزائر، تكتسب هذه الحوكمة أهمية قصوى في ظل السعي نحو تحقيق التوازن بين مبادئ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

خلال الفترة 2020-2024، شهدت الجزائر تطورات ملحوظة في مجال السياسات المالية، حيث حاولت الحكومة توجيه الموارد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية.

أ. حوكمة الميزانية العامة: تشمل مجمل الإجراءات والآليات التي تضمن الشفافية، وفعالية اداء الحكومة، ومساءلة الحكومة تجاه استخدام الموارد العامة. تتضمن هذه الحوكمة عناصر أساسية مثل التخطيط المالي، والرقابة، والمحاسبة، والمشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ الميزانية.

ب. العدالة الاجتماعية: تعني توزيع الموارد والفرص بشكل عادل بين جميع المواطنين، بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية. في الجزائر، يتجسد هذا المفهوم في برامج التمكين الاجتماعي، والدعم للشرائح الفقيرة، الاستثمار في التعليم و الصحة.

ج. الكفاءة الاقتصادية: تتعلق بقدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام والحد من التضخم و، مع التركيز على تحسين الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

أولا التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2020-2024

أ. الصدمات الخارجية: مثل تذبذب أسعار النفط، والتي أثرت بشكل كبير على ميزانية الجزائر نظراً لاعتمادها الكبير على تصدير النفط.

ب. الإصلاحات الاقتصادية: شهدت الجزائر إصلاحات مالية واقتصادية مهمة، بما في ذلك محاولة تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاع غير الهيدروكربوني.

ثانيا تقييم حوكمة الميزانية العامة

أ. الشفافية والمشاركة: في الفترة المذكورة، مُلاحظ تحسن محدود في الشفافية المالية، مع بعض الجهود المبذولة لزيادة إشراك المُجتمع المدني في عملية إعداد الميزانية.

ب. الفعالية والكفاءة: رغم محاولات تحسين الفعالية في اداء الميزانية، إلا أن التحديات ظلت قائمة، خاصة في ما يتعلق بالحد من الهدر والفساد في قطاعات مثل الصحة والتعليم.

ج. المساءلة: تعاني الجزائر من ضعف في آليات المساءلة المالية، حيث يبقى تقييم الأداء المالي للحكومة غير كافٍ، وتوجد قصور في الإشراف على استخدام الأموال العامة.

ثالثا التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية

أ. الإنفاق الاجتماعي: خلال الفترة 2020-2024، ارتفعت نفقات الميزانية على التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية، مما ساهم في تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، ظلت هذه النفقات تحت الضغط بسبب التحديات الاقتصادية.

ب. الكفاءة الاقتصادية: استثمرت الجزائر في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، مثل الصناعة والزراعة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، لم تحقق هذه الاستثمارات النتائج المنتظرة نظراً لعدد من العوامل، بما في ذلك البيروقراطية والفساد.

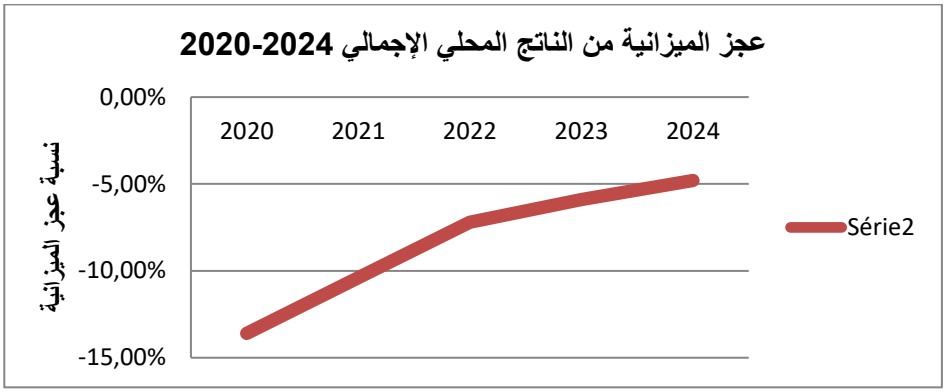
رابعا عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي:

" فيما يخص العجز الميزانياتي فيتم تغطيته من صندوق ضبط الإيرادات اضافة الى السيولة النقدية الناتجة عن تحويل مشتريات الاستيراد من العملة الصعبة إلى الدينار الجزائري وبالتالي **ليس عجزا بالمفهوم التقليدي** وإنما الدولة الجزائرية تبني الموازنة على الأساس العام للميزانية و تلجأ إلى تغطية العجز ذاتيا وبكل أريحية في انتظار تحقيق الوثبة الاقتصادية التي ستسمح بخلق التوازن بين النفقات و الإيرادات دون تغطية للعجز من الصناديق الاحتياطية وهذا سيكون في حدود سنة 2027 "...[6]([1])

هذا ما سعينا في تبيانه و توضيحه من خلال شكل رقم 2 التالي:

الشكل رقم 2: عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي 2020-2024

[1] عن وزير المالية السيد لعزيز فايد يوم الخميس 07 ديسمبر 2023 – نشرته القدس العربي يوم 2024/11/02.



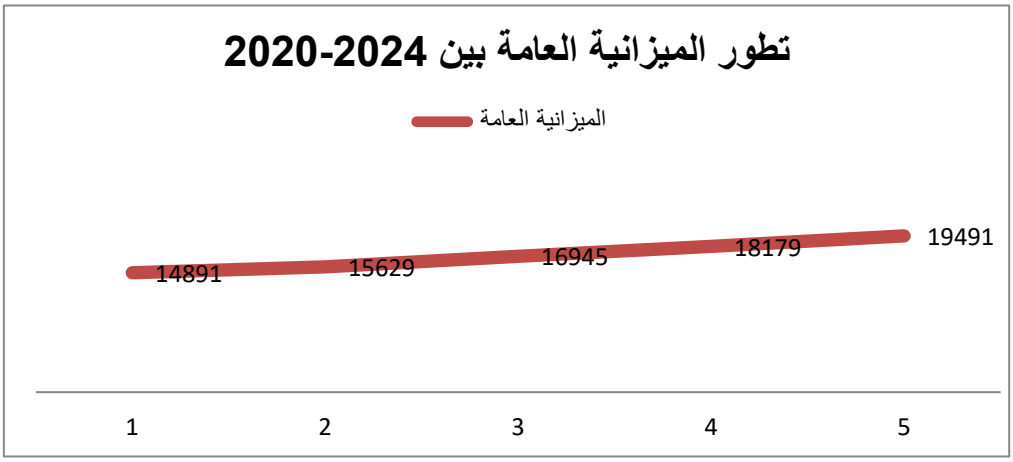
المصدر :من إعداد الطالب

خامسا زيادة الميزانية العامة:

هناك زيادة مستمرة في الميزانية العامة من عام 2020 إلى 2024، حيث ارتفعت من 14.891 مليار دينار جزائري في 2020 إلى 19,491 مليار دينار جزائري في 2024. هذه الزيادة تشير إلى جهود الحكومة في تعزيز الإنفاق العام وتحسين الخدمات.

كما هو واضح من خلال شكل 3 التالي:

الشكل رقم 3: تطور الميزانية العامة بين 2020-2024



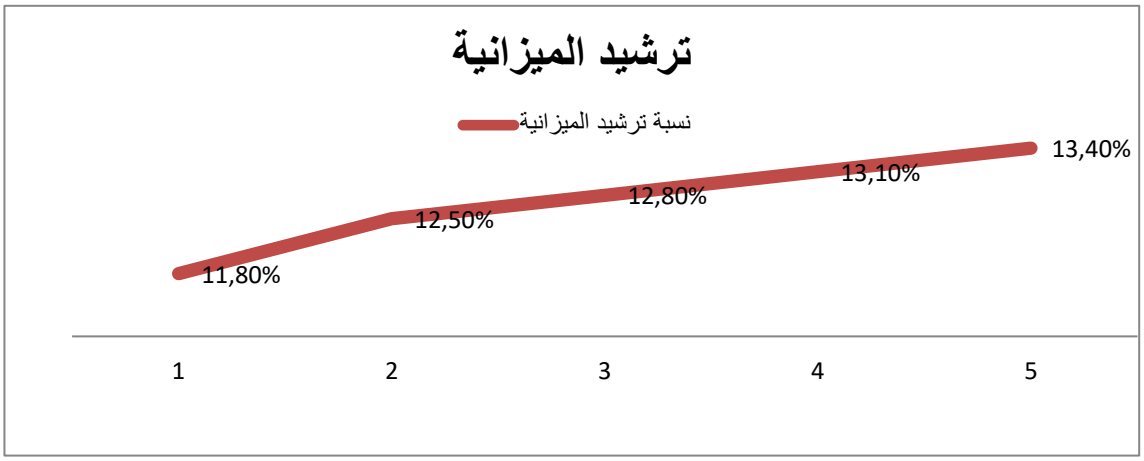
المصدر :من إعداد الطالب

سادسا ترشيد الميزانية:

نسبة ترشيد الميزانية تظهر أيضًا زيادة تدريجية، حيث ارتفعت من 11.8% في 2020 إلى 13.4% في 2024. هذا يشير إلى أن الحكومة تركز على تحسين كفاءة الإنفاق.

والموضح من خلال شكل رقم 4 التالي:

الشكل رقم 4: ترشيد الميزانية

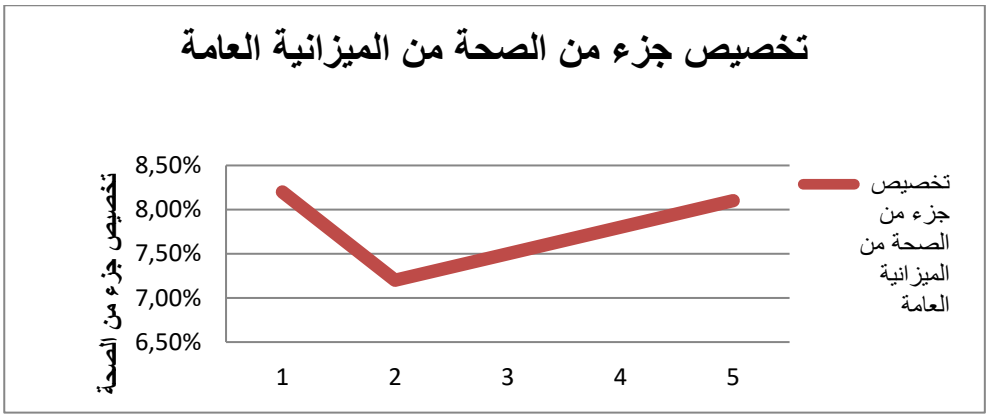


المصدر :من إعداد الطالب

سابعا تخصيص الصحة:

تخصيص الميزانية للصحة شهد زيادة من 8.2% في 2020 إلى 8.1% في 2024، مما يعكس اهتمام الحكومة بتحسين الخدمات الصحية خصوص بعد جائحة كورنا 19. كما هو مبين في شكل 5 التالي:

الشكل رقم 5: تخصيص جزء من الصحة من الميزانية العامة

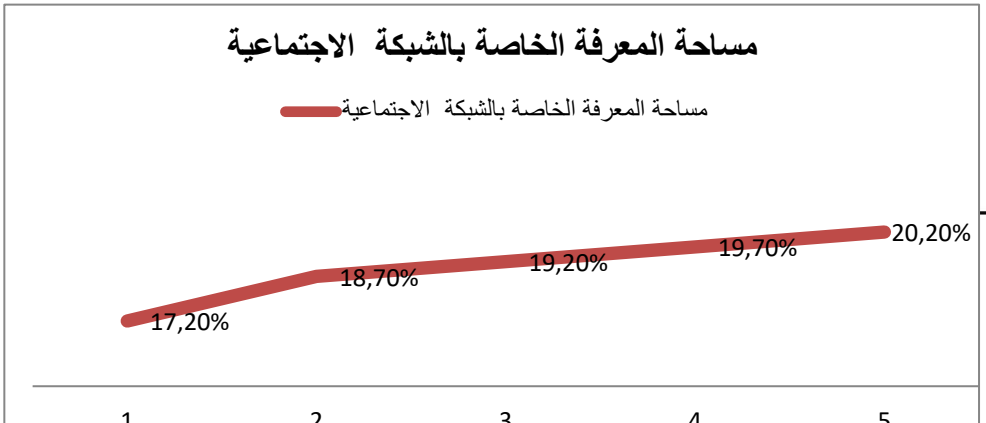


المصدر :من إعداد الطالب

ثامنا مساحة المعرفة:

نسبة مساحة المعرفة المتعلقة بالشبكة الخاصة بالميزانية العامة ارتفعت من 17.2% في 2020 إلى 20.2% في 2024، مما يدل على زيادة التركيز على الشفافية والمعلوماتية في إدارة الميزانية. الموضح من خلال شكل رقم 6 التالي:

الشكل رقم 6: مساحة المعرفة الخاصة بالشبكة الاجتماعية



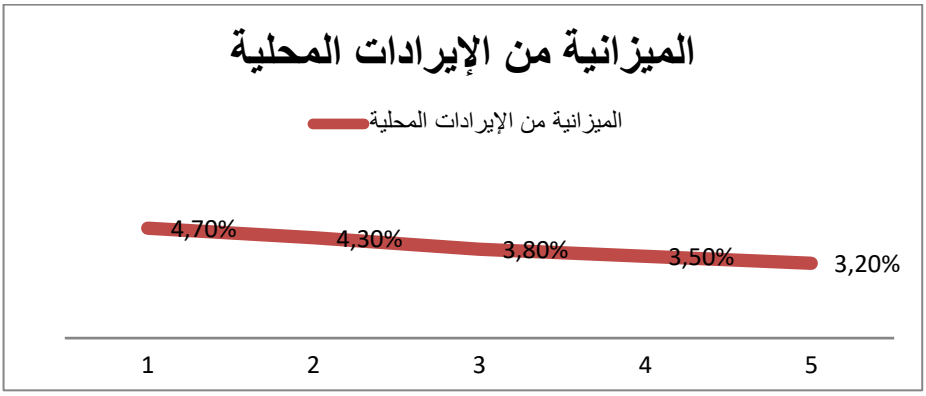
المصدر :من إعداد الطالب

تاسعا الإيرادات المحلية:

هناك تراجع في ميزانية الإيرادات المحلية، حيث انخفضت النسبة من 4.7% في 2020 إلى 3.2% في 2024. هذا قد يشير إلى تحديات في تحقيق الإيرادات المحلية.

والموضح من خلال شكل رقم 7 التالي:

الشكل رقم 7: الميزانية من الإيرادات المحلية

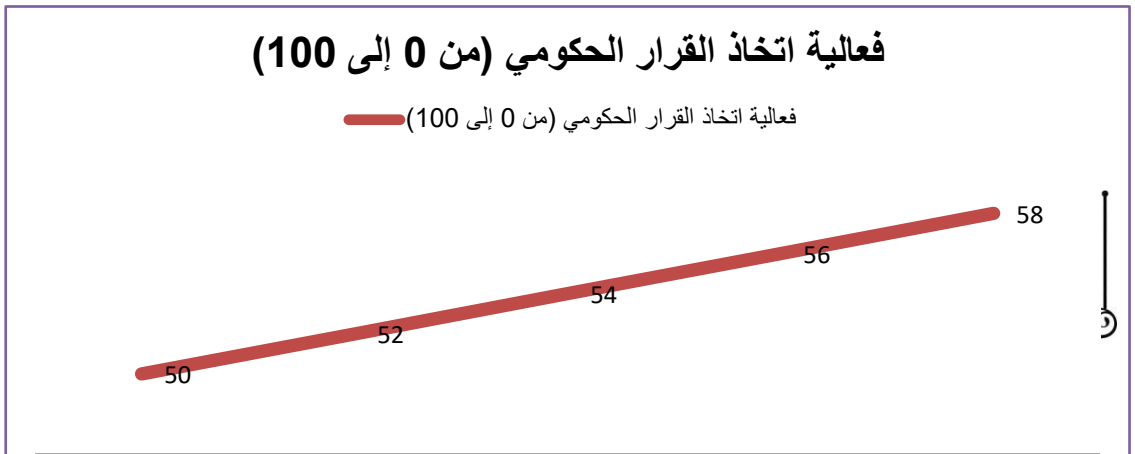


المصدر :من إعداد الطالب

عاشرا الإنفاق وفعالية اتخاذ القرار:

الإنفاق في الميزانية وفعالية اتخاذ القرار الحكومي في تزايد، مما يدل على تحسن في إدارة الموارد المالية. فعالية اتخاذ القرار ارتفعت من 50 في 2020 إلى 58 في 2024.والموضح من خلال شكل رقم 8 التالي:

الشكل رقم 8: فعالية اتخاذ القرار الحكومي (من 0 إلى 100)



المصدر :من إعداد الطالب

الحادي عشر المؤشرات الميزانية (الأفاق المستقبلية للميزانية):

الفرع الأول :في هذا الجدول نســتعرض عليكم أهم المؤشرات الميزانياتية لأفاف 2024-2025-2026 والموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 2:المؤشرات الميزانياتية (أفاق) 2024-2025-2026

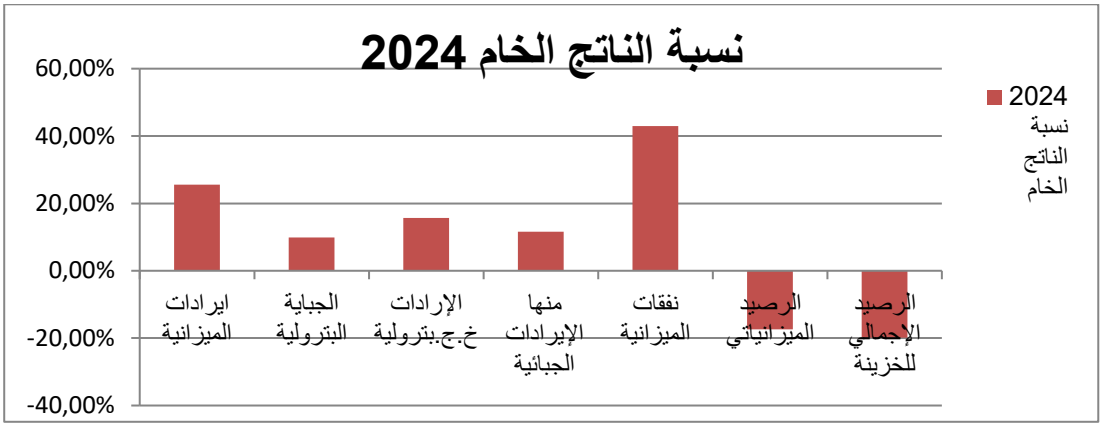
(بمليار. دج)	2024		2025		2026	
	القيمة التجارية	نسبة الناتج الخام	القيمة التجارية	نسبة الناتج الخام	القيمة التجارية	نسبة الناتج الخام
ايرادات الميزانية	9105.3	%25.6	9537.2	%25.1	9881.9	%24.5
الجباية البترولية	3512.3	%9.9	3520.9	%9.3	3563.3	%8.8
الإرادات خ.ج.بترولية	5593.0	%15.7	6016.3	%15.8	6318.6	%15.7
منها الإيرادات الجبائية	4117.3	%11.6	4528.0	%11.9	4817.0	%11.9
نفقات الميزانية	15275.3	%43.0	15900.4	%41.9	15705.6	%38.9
الرصيد الميزانياتي	6170.0-	%17.4-	6363.3-	%16.8-	5823.7-	%14.4-
الرصيد الإجمالي للخزينة	7073.2-	%19.9-	7266.5-	%19.1-	6726.9-	%16.7-

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا عن المؤشرات الميزانياتية (أفاق) قانون المالية 2024..[29]

1 الناتج الخام لسنة 2024:

والموضح من خلال شكل رقم 9 التالي:

الشكل رقم 9: نسبة الناتج الخام 2024

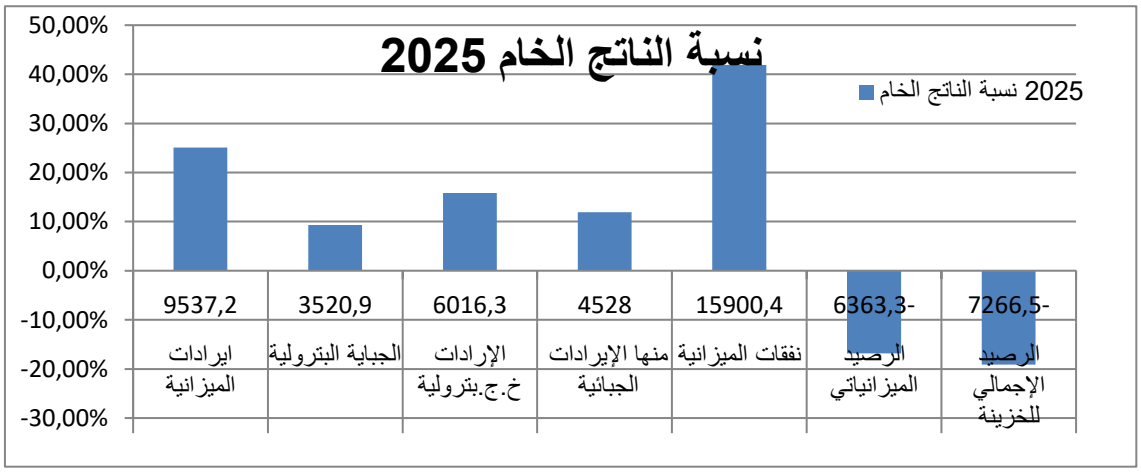


المصدر :من إعداد الطالب.[29]

2 الناتج الخام لسنة 2025:

والموضح من خلال شكل رقم 10 التالي:

الشكل رقم 10: نسبة الناتج الخام 2025

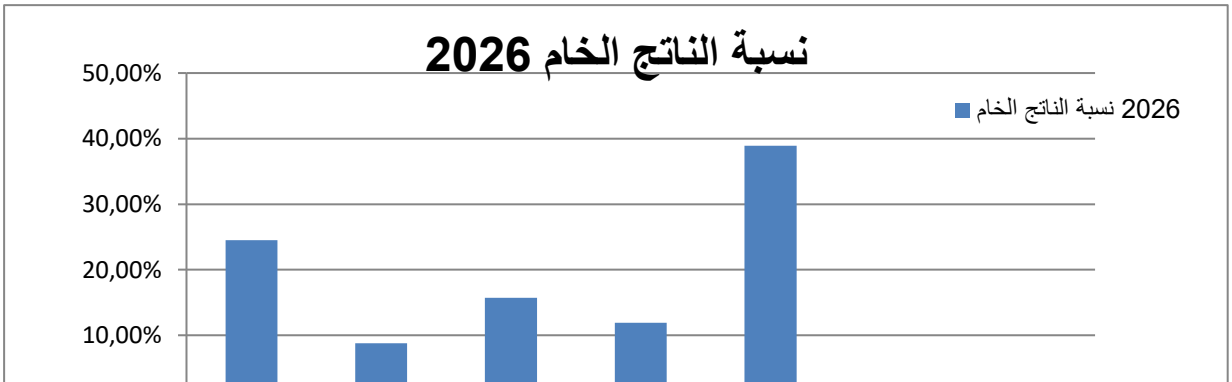


المصدر: من إعداد الطالب .[29]

3 الناتج الام لسنة 2026:

والموضح من خلال شكل 11 التالي:

الشكل رقم 11: نسبة الناتج الخام 2026



المصدر :من إعداد الطالب.[29]

الفرع الثاني الرابع تقييم نتائج السياسات في تحقيق العدالة والكفاءة

تتفاوت نتائج السياسات المالية في الجزائر في تحقيق العدالة و الكفاءة، حيث يظهر تقييمها بعدة جوانب:

أ. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** تسهم السياسات المالية في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، مما يعزز مستوى المعيشة للفئات الضعيفة. لكن هناك انتقادات تشير إلى أن توزيع هذه الخدمات لا يزال يعاني من عدم التوازن، مما يؤدي إلى تفاوت في الفرص.

ب. **الكفاءة الاقتصادية:** على الرغم من التحسينات في بعض جوانب الإدارة المالية، إلا أن هناك مؤشرات على وجود هدر للموارد وضعف في الأداء المالي لبعض المؤسسات العامة.

ت. **التأثير على التنمية المستدامة:** تساهم السياسات في خلق بيئة استثمارية رغم التحديات الخارجية، ولكنها تحتاج إلى تحسين التركيز على المشاريع ذات العائد العالي لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

ث. **مؤشرات الأداء:** يظهر الأداء المتباين في تنفيذ السياسات المالية من خلال مؤشرات مثل معدلات النمو والبطالة، مما يستوجب مراقبة مستمرة لتحديد فعالية السياسات المتبعة.[32]

ج. **الآفاق المستقبلية لحوكمة الميزانية العامة في الجزائر**

تتمحور الآفاق المستقبلية لحوكمة الميزانية العامة في الجزائر حول تطوير استراتيجيات وأساليب جديدة لضمان فعالية أعلى.[15]

1. **إصلاح القوانين والسياسات المالية:** يتطلب تحسين الحوكمة المالية تعديلات على القوانين والنظم الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء إطار عمل أكثر شفافية للموازنة العامة.
2. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يعتبر تعزيز الشفافية في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها خطوة حيوية لجعل الحكومة أكثر مسؤولية أمام المواطنين، مما يعزز الثقة العامة.
3. تكنولوجيا المعلومات: ينبغي توظيف تقنيات المعلومات الحديثة في مراقبة تنفيذ الميزانية وتحليل البيانات المالية، مما يساهم في تحسين الأداء المالي والتخطيط.
4. **مشاركة المجتمع المدني:** يجب تعزيز دور المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات المالية، مما يعكس آراء المواطنين ويزيد من فعالية السياسات.
5. **التوجه نحو التنوع الاقتصادي:** يتطلب الاستمرار في تطوير الحوكمة المالية تركيزًا أكبر على تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، مما يؤدي إلى زيادة استقرار الإيرادات بعيدًا عن التقلبات في أسعار النفط.[33]

المبحث الثالث: دور الميزانية العامة في تحقيق التوازن

المطلب أول: الضوابط والآليات لتحقيق التوازن.

أولا تحقيق التوازن في السياسات المالية يتطلب مجموعة من الضوابط والآليات التي تساهم في تحقيق أهداف العدالة والكفاءة.

أ. إطار قانوني واضح: يجب أن يكون هناك تنظيم قانوني ينظم العلاقات المالية بين الحكومة والمواطنين، مما يسهل عملية المراقبة والتنفيذ ويحد من الفساد.

ب. مراقبة الأداء المالي: إنشاء هيئات رقابية مستقلة تتابع تنفيذ الميزانية وتقييم الأداء المالي للمؤسسات العامة، مما يساعد على اكتشاف أي تلاعب أو عدم كفاءة.

ج. آلية تحصيل الضرائب: تحسين نظام الضرائب بحيث يكون عادلاً وفعالاً، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية ويضمن إيرادات كافية لدعم الميزانية العامة.

د.إدماج المجتمع المدني: يجب تضمين آراء المجتمع المدني في الحوار بشأن السياسات المالية، مما يزيد من مستوى الشفافية والمساءلة.

هـ.توظيف التقنيات الحديثة: استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الميزانية يسمح بتحليل البيانات المالية بصورة أكثر دقة وسرعة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار.[25]

ثانيا الشفافية والمساءلة:

أ. الرقابة العامة :تسمح زيادة الشفافية في عملية الموازنة بزيادة الرقابة العامة والحد من مخاطر الفساد وتعزيز الثقة في الإجراءات الحكومية.

ب. آليات الرصد: يضمن تنفيذ أنظمة مراقبة وتقييم قوية أن تكون سياسات الميزانية فعالة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة.

ثالثا التخصيص العادل للموارد:

أ. سياسات ضريبية عادلة :يمكن أن يؤدي إنشاء نظام ضريبي عادل إلى استقرار إيرادات الميزانية مع تعزيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي دعم مبادرات العدالة الاجتماعية دون المساس بالكفاءة .

ب. الاستثمار في القطاعات الرئيسية: يمكن أن يؤدي استهداف الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية وأسواق العمل إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ودفع النمو الاقتصادي، مما يدل على أن السياسات التي تركز على الإنصاف يمكن أن تحقق نتائج اقتصادية إيجابية.

رابعا مشاركة أصحاب المصلحة:

أ. المشاركة ذات القاعدة الواسعة: إن إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية الميزانية يعزز الشمولية ويضمن مراعاة وجهات النظر المتنوعة، مما قد يؤدي إلى نتائج أكثر إنصافًا[20].

ب. في حين أن هذه الاستراتيجيات يمكن أن تساعد في تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية: يجادل البعض بأنه لا تزال هناك مقايضة متأصلة بين الاثنين، مما يشير إلى أن إعطاء الأولوية للعدالة قد يؤدي إلى خسائر الكفاءة . ومع ذلك، فإن تكامل السياسات التي تركز على الإنصاف يمكن أن يكون أيضًا بمثابة محفز للنمو الاقتصادي المستدام، مما يتحدى فكرة المقايضة الصارمة

خامسا تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية

إن تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية يشكل تحديًا كبيرًا لصناع السياسة. فالعدالة الاجتماعية تتطلب توزيعًا عادلًا للثروة والدخل، وتوفير الخدمات الأساسية لجميع أفراد المجتمع، بينما تتطلب الكفاءة الاقتصادية تحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد بكفاءة.[11]

وتلعب حوكمة الميزانية دورًا حاسمًا في تحقيق هذا التوازن من خلال:

1. **تحديد أولويات الإنفاق:** تتيح حوكمة الميزانية تحديد الأولويات الإنفاقية للدولة بشكل واضح، مع التركيز على القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
2. **تعزيز الكفاءة في الإنفاق:** تساهم حوكمة الميزانية في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تقييم الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
3. **ضمان الشفافية والمساءلة:** تعمل الشفافية والمساءلة على الحد من الفساد وتحسين الثقة في الحكومة، مما يساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد.

4. **دعم المشاركة المجتمعية:** تشجع حوكمة الميزانية على المشاركة المجتمعية في عملية إعداد الميزانية، مما يضمن أن احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا يتم أخذها في الاعتبار.

المطلب الثاني: تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية:

أولا أدوات تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية:

توجد العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، من أهمها:

أ. الميزانية التشاركية: وهي عملية إعداد الميزانية التي تشرك فيها مختلف الفئات الاجتماعية، مما يسمح بتحديد الأولويات الإنفاقية التي تلبي احتياجات المجتمع.

ب. الميزانية القائمة على النتائج: تركز هذه الميزانية على قياس الأثر الفعلي للإنفاق الحكومي على حياة المواطنين، مما يساعد في تحسين كفاءة الإنفاق.

ج. الميزانية الجنسانية: تأخذ هذه الميزانية في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، وتسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

د.الميزانية الخضراء: تهدف هذه الميزانية إلى دمج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.[30]

ثانيا التحديات التي تواجه حوكة الميزانية

على الرغم من أهمية حوكمة الميزانية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات، منها:

1. **الضغوط السياسية:** قد تواجه حوكمة الميزانية ضغوطًا سياسية تؤثر على تخصيص الموارد.
2. **الافتقار إلى القدرات المؤسسية:** قد تعاني بعض الدول من نقص في القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ نظام حوكمة ميزانية فعال.
3. **التغيرات الاقتصادية العالمية:** يمكن أن تؤثر التغيرات الاقتصادية العالمية على الموارد المتاحة للدولة وتجعل من الصعب تحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة.
4. **الاعتماد على النفط:** يبقى اعتماد الجزائر على النفط أحد أكبر التحديات، حيث يجعل ميزانيتها عرضة للصدمات الخارجية.
5. **الهدر والفساد:** يمثل الهدر في الإنفاق العام والفساد تحدياً رئيسياً في تحقيق كفاءة استخدام الموارد العامة.
6. **الشمول المالي**: هناك حاجة ملحة لتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الشمول المالي، لضمان مصادر دخل مستدامة للدولة.

تعتبر حوكمة الميزانية العامة أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، يمكن للدول تحقيق التوازن الأمثل بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز استقرار المجتمع.[34]

تُظهر دراسة حوكمة الميزانية العامة في الجزائر بين 2020 و2024 جهوداً مُستمرة في تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، مع وجود تحديات كبيرة. لتحقيق تقدم أكبر، من الضروري تنفيذ إصلاحات جوهرية في مجال الحوكمة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومواصلة جهود التنويع الاقتصادية الى جانب التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الجزائر.

بحيث يمكن حصر أهم النقاط التالية:

1. **تعزيز الشفافية في جميع العمليات**: يجب أن تتبنى الحكومة سياسات شفافة تُظهر كيفية تخصيص الموارد المالية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والإدارة.
2. **تخصيص الموارد بشكل عادل**: ينبغي توزيع الميزانية بطريقة تضمن تقديم الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً، مع مراعاة تحقيق الكفاءة في استخدامها.
3. **تطبيق أساليب الميزانية على أساس الأداء**: الانتقال إلى نماذج الميزانية القائمة على الأداء لقياس كفاءة استخدام الموارد المالية، مما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة.
4. **التدريب والتطوير**: الاستثمار في تدريب الكوادر المالية والإدارية في المؤسسات العامة لتطوير مهاراتهم في تخطيط وتنفيذ الميزانية بشكل أكثر كفاءة.

5. **تقييم مستمر للسياسات**: إجراء تقييم دوري للسياسات المالية لضمان توافقها مع الأهداف المرسومة وضمان تحقيق النتائج المرجوة.

ثالثا تعزيز حوكمة الميزانية العامة:يمكن للدول اتخاذ الإجراءات التالية:

1. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** من خلال نشر المعلومات المالية بشكل دوري، وتوفير قنوات للتواصل مع المواطنين، وإجراء تدقيق حسابات منتظم.
2. **بناء القدرات المؤسسية:** من خلال توفير التدريب والتأهيل للموظفين الحكوميين المعنيين بإدارة الميزانية.
3. **تعزيز المشاركة المجتمعية:** من خلال إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية إعداد الميزانية، وتوفير منصات للحوار والنقاش.
4. **تقييم الأداء بشكل دوري:** من خلال إجراء تقييم دوري لأداء الميزانية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.[21]

المطلب الثالث تحليل المؤشرات الميزانياتية للسنوات 2024-2025-2026:

أولا مصادر الإيرادات:

أ. إيرادات الميزانية: تظهر البيانات أن الإيرادات الميزانية تزداد بقيمة مطلقة ولكنها تنخفض نسبيًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى نمو اقتصادي.

ب. الجباية البترولية: ترتفع الجباية البترولية بقيمة مطلقة ولكنها تنخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى جمود نحو تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط. [29]

ت. الإيرادات غير البترولية: تزداد الإيرادات غير البترولية كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على تنويع اقتصادي.

ث. الإيرادات الجبائية: ترتفع الإيرادات الجبائية، وهي مساهمة كبيرة في الإيرادات غير البترولية.

ثانيا نفقات الميزانية:

تزداد النفقات الميزانية بقيمة مطلقة ولكنها تنخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى إدارة مالية فعالة أو نمو اقتصادي يفوق نمو الإنفاق.

ثالثا العجز الميزاني:

يزداد العجز الميزاني بقيمة مطلقة من 2024 إلى 2025 ولكن ينخفض في 2026. كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض العجز كل عام، مما يشير إلى صحة مالية أفضل نسبيًا.

رابعا العجز الإجمالي للخزينة:

يتبع العجز الإجمالي للخزينة نفس نمط العجز الميزاني، مع انخفاض العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث تتيح لنا معرفة:

أ. التنويع الاقتصادي: يشير انخفاض الاعتماد على إيرادات النفط إلى خطوات إيجابية نحو تنويع الاقتصاد، وهو أمر حيوي لاستقراره.

ب. العجز: على الرغم من استمرار العجز الميزاني، إلا أن انخفاضه نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إشارة إيجابية. ومع ذلك، ما زالت الجهود مستمرة للحد من العجز أكثر.

ت. الناتج المحلي الإجمالي: مع افتراض نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن مسارات الإيرادات والإنفاق تشير إلى اقتصاد متوسع.

ث. الاعتماد على إيرادات النفط: رغم جمود التنويع، لا تزال إيرادات النفط مهمة، مما يشير إلى استمرار التعرض للأسعار النفطية المتقلبة.

خامسا التحديات والفرص التي تواجهها، مع التركيز على الجوانب التالية:

أ. تأثير جائحة كورونا:

1. انخفاض إيرادات النفط: شهدت إيرادات الجزائر من النفط انخفاضًا حادًا نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وتقليص الإنتاج.
2. زيادة النفقات: ارتفعت النفقات العامة بشكل ملحوظ لتغطية تكاليف مكافحة الجائحة ودعم الاقتصاد.
3. توسع العجز: أدى التراجع في الإيرادات وزيادة النفقات إلى توسع كبير في العجز المالي.

ب. تطور الإيرادات و النفقات:

1. الإيرادات:

- الاعتماد على النفط: استمرت الجزائر في الاعتماد الكبير على إيرادات النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- تدابير تنويع الإيرادات: حاولت الحكومة تنويع مصادر الإيرادات من خلال تطوير القطاعات غير النفطية، ولكن هذه الجهود كانت بطيئة.

2. النفقات:

- الاجتماعية: زادت النفقات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.
- البنية التحتية: تم تخصيص مبالغ كبيرة لمشاريع البنية التحتية، خاصة في مجال الطاقة والطرق.
- الدفاع: استمرت النفقات العسكرية في امتصاص حصة كبيرة من الميزانية.

سادسا الدين العام: يتطلب إدارة الدين العام بفعالية لتجنب أزمة مالية.

أ. التحديات:[31]

1. تقلبات أسعار النفط: تظل الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
2. البطالة: تعاني الجزائر من مشكلة بطالة مرتفعة خاصة بين الشباب.
3. الفساد: يمثل الفساد عائقًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية.

ب. الفرص:

1. الاحتياطيات الهيدروكربونية: تمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز.
2. السوق المحلية الكبيرة: يمثل السوق المحلي الجزائري فرصة كبيرة للاستثمار.
3. اتفاقيات التجارة الحرة: يمكن لاتفاقيات التجارة الحرة أن تساهم في تنويع الصادرات.
4. ارتفاع الدين: شهد الدين العام الجزائري زيادة ملحوظة نتيجة لتمويل العجز المتزايد.
5. مخاطر الاستدانة: يثير ارتفاع الدين العام مخاوف بشأن قدرة الجزائر على سداد ديونها والتأثير على تصنيفها الائتماني.

ت. الإصلاحات الاقتصادية:

1. **الإصلاحات الهيكلية**: حاولت الحكومة تنفيذ إصلاحات هيكلية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
2. **صعوبات الإصلاح**: واجهت هذه الإصلاحات صعوبات كبيرة بسبب المعارضة الاجتماعية والبيروقراطية.

ث. التوقعات المستقبلية:

1. **الاعتماد على الإصلاحات**: تعتمد آفاق الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على مدى نجاح الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.
2. **تنويع الاقتصاد**: من الضروري تسريع وتيرة تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على النفط.

بحيث شـــهدت الميزانية العامة الجزائرية خلال الفترة 2020-2024 تحديات كبيرة نتيجة لتأثير جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط. لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يجب على الحكومة الجزائرية مواصلة جهودها في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتنويع الاقتصاد، وإدارة الدين العام بفعالية.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر حوكمة الميزانية العامة في الجزائر عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة. تهدف هذه الحوكمة إلى تحسين فعالية وكفاءة استخدام الأموال العامة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين.

أهم النقاط التي تم تناولها تشمل:

أ. **الإطار القانوني**: يعتمد نظام حوكمة الميزانية على مجموعة من القوانين واللوائح التي تحدد كيفية إعداد وتنفيذ الميزانية، مما يضمن الالتزام بالمبادئ المالية السليمة.

ب. **الشفافية والمساءلة**: تُعتبر الشفافية في إعداد الميزانية ومراقبتها من العوامل الرئيسية التي تعزز الثقة العامة في الحكومة. وجود آليات للمساءلة يساهم في تحسين الأداء الحكومي.

ج. **تقييم الأداء**: يتم قياس نجاح حوكمة الميزانية من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، والاستدامة المالية.

إلى أن حوكمة الميزانية العامة في الجزائر تواجه عدة تحديات، منها الفساد، ضعف الرقابة، وعدم كفاية المعلومات المالية، مما يتطلب جهودًا مستمرة للإصلاح والتحسين.

بشكل عام، تُعتبر حوكمة الميزانية العامة في الجزائر عملية معقدة تتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق الأهداف المالية والتنموية للدولة.

4. الخاتمة العامة:

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 تحولات اقتصادية عميقة أثرت بشكل مباشر على قانون الميزانية العامة. حيث تأثرت الميزانية بتذبذب أسعار النفط، وتداعيات جائحة كورونا، والجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. في هذا التحليل، سنستعرض أبرز ملامح قانون الميزانية خلال هذه الفترة، والتحديات التي واجهتها، والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

برزت الاعتمادات المفرط على إيرادات النفط كركيزة أساسية للميزانية العامة جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، لا سيما في ظل تداعيات جائحة كورونا التي زادت من حدة العجز المالي ودفعت الحكومة إلى اللجوء للاقتراض الداخلي. وعلى الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة لمشاريع البنية التحتية ودعم القطاعات غير النفطية، فإن التحديات الهيكلية مثل البطالة المرتفعة وضعف كفاءة الإنفاق العام ما زالت تُعيق تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

أولا النتائج الرئيسية:

1. التحديات الهيكلية:

- تأثرت الميزانية بتقلبات أسعار النفط وتراجع النشاط الاقتصادي خلال الجائحة.
- تفاقم العجز المالي بسبب ارتفاع النفقات الجارية (كالأجور و الدعم) والاعتماد على الاقتراض.
- أظهرت البيروقراطية المفرطة وبطء الإجراءات الإدارية عوائق أمام تنفيذ المشاريع التنموية.

2. الفرص الاستراتيجية:

- توفر الاحتياطيات الهيدروكربونية إمكانية لتمويل التنمية إذا أُديرت بفعالية.
- يمثل التحول الرقمي واتفاقيات التجارة الحرة المحركة للدعم النمو غير النفطي.

- تُعد الطاقة المتجددة والسوق المحلي الكبير عوامل جذب للاستثمارات الخارجية.

ثانيا التوصيات:

- تنويع مصادر الإيرادات: عبر تعزيز القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، السياحة) وتقليل الاعتماد على النفط.

- تعزيز الحوكمة المالية: من خلال مكافحة الفساد، وتبني أرقام رقابية صارمة، وتحسين شفافية إعداد الميزانية.

- تفعيل الرقابة والمحاسبة: ينبغي تعزيز الأطر الرقابية والمحاسبية لضمان الشفافية في تنفيذ الميزانية العامة والمساعدة في تحديد أي انحراف عن الأهداف المحددة.
- الاستثمار في الرأسمال البشري: عبر تطوير التعليم والتدريب المهني لمواكبة المتطلبات سوق العمل.
- تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني : ضرورة خلق قنوات حوارية بين الحكومة والمجتمع المدني لضمان أن السياسات المالية تعكس اهتمامات احتياجات المواطنين.

- تحفيز القطاع الخاص: بتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية لجذب الاستثمارات.

- التحول نحو الاقتصاد الأخضر: عبر استغلال الإمكانيات في مجال الطاقة المتجددة لتحقيق تنمية مستدامة.

- اتفاقيات التجارة الحرة: يمكن لاتفاقيات التجارة الحرة أن تساهم في تنويع الصادرات وزيادة النمو الاقتصادي.
- التحول الرقمي: يمكن الرقمنة أن تساهم في تحسين كفاءة الإدارة العامة وتقديم الخدمات للمواطنين.
- الطاقة المتجددة: تمتلك الجزائر إمكانات كبيرة لتطوير الطاقة المتجددة، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ثالثا الاستنتاجات:

إن تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية يتطلب إصلاحات هيكلية تعالج التشوهات في إدارة الميزانية العامة.

فالتنويع الاقتصادي ليس خياراً فحسب، بل ضرورة لضمان استقرار الإيرادات وتجنب الصدمات الخارجية.

كما أن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات المالية يُعد ركيزةً لتعميق الشفافية وضمان تلبية احتياجات الفئات المهمشة.

وعليه، هذا التحول هو أكثر من مجرد عمل تقني – إنه يجسد رؤيتنا لجزائر حديثة وشفافة وفعالة اقتصاديًا. ويكفل تعزيز آليات الرقابة وزيادة مشاركة المواطنين استدامة هذه التغييرات.

إن تصميمنا على متابعة هذه الإصلاحات الهيكلية يضع الجزائر على طريق النمو المستدام والشامل.

وتمثل الإدارة الفعالة للميزانية العامة تقاطعا حاسما بين تطلعات العدالة الاجتماعية وضرورات الكفاءة الاقتصادية. يتطلب تحقيق هذا التوازن فهمًا دقيقًا للديناميكيات التاريخية والهيكلية التي تشكل الممارسات الإدارية، والذي يوضح أهمية النهج المبتكرة للحوكمة في مواجهة التحديات المعاصرة.

ويكفل إدماج العدالة الاجتماعية في قرارات الميزانية تخصيص الموارد بطريقة تعالج أوجه عدم المساواة وتلبي احتياجات السكان المهمشين. من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، يمكن للحكومات تعزيز بيئة شاملة تنهض بالمجتمعات الضعيفة، مما يؤدي في النهاية إلى مجتمع أكثر إنصافًا هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تركز الكفاءة الاقتصادية على الاستفادة القصوى من الموارد، وضمان أن تعزز الميزانيات النمو والابتكار.

عندما يتم ملاءمة هذين المبدأين، يمكن للحكومات وضع سياسات مالية لا تحفز التنمية الاقتصادية فحسب، بل تعزز الرفاهية الاجتماعية أيضًا. لذلك فإن الإدماج المدروس للعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية يساعد على إنشاء إطار مرن للميزانية العامة، يعزز الازدهار والتماسك على المدى الطويل داخل المجتمع.

في الختام، يُمكن للجزائر تحقيق نموٍ مستدامٍ من خلال تبني نموذجٍ تنمويٍ قائمٍ على الابتكار والإدارة الرشيدة للموارد، مع التركيز على دمج البُعد الاجتماعي في السياسات المالية. وهذا يتطلب التزاماً مستمراً بالإصلاحات، ومرونةً في مواجهة التحديات العالمية المتزايدة، مما يعزز مكانة الجزائر كاقتصادٍ واعدٍ في المنطقة.

5. المراجع

قائمة المراجع:

[1] "د.على مسعودي -مذكرة دكتورة -أهمية حوكمة الميزانية العامة حالة الجزائر ."

[2] "أ.الهام سنوساوي - ماستر -أثر تطبيق أليات الحوكمة ."

[3] "أ.جلال لشخب - مذكرة ماستر - تطبيق آليات حوكمة الميزانية العامة في إصلاح النظام الميزانياتي بالجزائر ."

[4] "أ.عواق مريم مجلة البحوث الاقتصادية والمالية فعالية الحوكمة وترشيد الميزانية العامة في الجزائر ."

[5] L. Ramdani, "د.رمضاني لعلا - دكترواه - سياسة الميزانية العامة في الجزائر وتوجيه التنمية الاقتصادية (1995-2010)", *Dirassat J. Econ. Issue*, م 3, عدد 2, ص 101–127, سبتمبر 2012. doi: 10.34118/djei.v3i2.635 ,

[6] "د.زيوش رحمة -مذكرة دكتورة - الميزانية العامة للدولة في الجزائر ".

[7] "د.أحمد بيرش -مذكرة دكتورة - الاتجاهات الحديثة في موازنة في الجزائر ".

[8] "د.باني سيد على + الجوزي ج -دكتراه تحليل-مدى-توافق-خصائص-جودة-المعلومات-المالية-بين-النظام في-الجزائر ".

[9] "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 3-2023 ".

[10] "أ.مراد بوعشاوي - أ.عزازي مراد-حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية ".

[11] "أ.توفوتي رضوان- أ.براق محمد مجلة دفاتر البحوث العلمية-دراسة-تحليلية-للقانون-العضوي-المتعلق-بقوانين-المالية-في-الجزائر ".

[12] "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نص قانون العضوي 18-15 2018.09.02 ".

[13] "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نص قانون العضوي 23-15 2023.11.05 ".

[14] "أ.لعويسي رزان + أ.بوشوشة رشا -ماستر- إصلاحات التسيير المالي العمومي الحديث في الجزائر وأثرها على تنفيذ النفقات العامة ".

[15] "د.حراق مصباح - دكتورة فعالية-السياسة-المالية-ودورها-في-تحقيق-التوازن-الاقتصادي ".

[16] ه. ديلمي, "الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة", *مجلة مجاميع المعرفة*, ص 165, 2017-000-10.37166/2058 :doi , 005-013.

[17] "د.بن علية لخضر -محاضرة- حوكمة الميزانية العامة في الجزائر محاضرات ".

[18] "د.أسامة بوشريط -دكتراه دور-الإطار-التشريعي-في-إرساء-معالم-المالية-الإسلامية-في-الجزائر ".

[19] "د.فراحتية دلال - مجلة الدراسات القانونية والسياسية السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية ".

[20] M. Sofiane و" ,B. Boudjemaa د.مصطفاوي.س + د.بوجمعة.ب - المؤسسات نحو الحكم: كيف شكل هذا الطموح الشكل في الجزائر", 2016.

[21] "د.رجب محمود ذكي احمد - دور الحوكمة المزانية العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ".

[22] "د.بوسعدة رستم -دكتورة تثمين-الموارد-المالية-الذاتية-للجماعات-المحلية؛-أيُّ-بدائل-تنموية-لتعزيز-مواردها-المالية؟ ".

[23] "د.عبدوس ايمان -مذكرة دكتورة -آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي ".

[24] "د.مينة خالد- مركز البحوث الاقتصادية والتقنية- حوكمة الميزانية العامة في الجزائر ".

[25] " نص قانون المالية 2021 ".

[26] " نص قانون المالية 2020 ".

[27] " نص قانون المالية 2022 ."

[28] " نص قانون المالية 2023 ."

[29] " نص قانون المالية 2024 ."

[30] "د.سرباح خالد + د.بن عتو بن على-مذكرة دكتورة -الإصلاح-الميزانياتي-في-الجزائر-على-ضوء-القانون-العضوي-18-15(المبررات-و-الأهداف ."(

[31] " ,R. Allenد.ألان ريشارد - التحدي المتمثل في إصلاح مؤسسات الميزانية في البلدان النامية."

[32] "محاضرة الفصل الرابع الموازنة العامة ومبادئها في الجزائر ."

[33] "د.بوشيخي فاطمة حوكمة الميزانية العامة وضرورة تبني تحديثها ."

[34] "مجلة وزارة المالية السعودية - بيان الميزانية العامة للدولة السعودية ."

الكتب:

1.أحمد بريهي علي، الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، دار الكتب، ط1، كربلاء، العراق، 2014.

المذكرات والأطروحات:

2.دور الحوكمة في ترشيد إدارة الميزانية العامة للدولة في الجزائر. https://theses-algerie.com/2291662145439716/these-de-doctorat/universite-brahim-soltane-chaibout---alger-3

3.الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة. https://theses-algerie.com/3148633491877778/articles-scientifiques-et-publications/centre-universitaire-de-tindouf/%D8%A7%

4.الإطار الميزانياتي الجديد: نحو حوكمة الميزانية العامة في الجزائر https://asjp.cerist.dz/en/article/192540

5.تصنيف وتوزيع النفقات العامة بين النظام الميزانياتي إصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد السابع العدد الثاني 2023 ص 266- 297 ط.د يوسف جيلالي

6. الأتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر ط.د أحمد بريش بتاريخ 2019/11/16 جامعة الجزائر 3

7. الميزانية العامة للدولة في الجزائر ط.د زيوش رحمة 2011/03/15 جامعة مولود معمري تيزي وزو

8. السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية ط.د .فراحتية دلال جامعة الجزائر3 مجلة الدراسات القانونية و السياسية – المجلد الرابع- العدد 02 جوان 2018

المنشورات العلمية: (المقالات والمداخلات والأيام الدراسية .الندوات العلمية)

1. حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحدّيات الشفافية [... Governance of public https://www.academia.edu/68662367/%D8

2. آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي https://theses-algerie.com/2392927930244357/articles-scientifiques-et-publications/universite-d-alger-3/%

3. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة مجلد 09 العدد 01 -2024 صفحة 185-198من أعداد أ.حكيم العطوي، أ.الأخضر لقليطي جامعة محمد بوضياف مسيلة

4. دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021 ط.د لعمرية لعجال جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/11/24 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية مجلد 12 العدد 02 -2019 ص 451-464

5. دور الإدارات المحلية غير المركزية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة محافظة القادسية أ.م.د محمي كريم علي 2024/11/05 جامعة المثنى العراق

6. المؤسسات-المالية-الإسلامية-كحلول-بديلة-للأزمات-المالية-العالمية المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية المجلد 06 العدد 2 -2023 ص 11-34

7. الإصلاح-الميزانياتي-في-الجزائر-على-ضوء-القانون-العضوي-18-15(المبررات و الأهداف) د. أستاذ محاضر.ب سرباح خال ، بن عتو بن علي ، أستاذ متعاقد مجلة القانون الدولي والتنمية. 2023/01/25

8. فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي د.حراق مصباح مجلة الاقتصاد الجديد/العدد – 06 ماي 2012

9. حوكمة الميازنية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية المجلة الجزائرية للمالية العامة ISSN **2170**-1881 المجلد 10 / العدد: 01)2020(، ص 15 – 24 مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية

10. bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz rezazi.imad@univ-medea.dz 2020/02/25

التقارير العلمية:

1.دراسة-الأداء-المالي-للمؤسسة-الإقتصادية-باستخدام-المؤشرات-المالية-و-النسب-المالية-مؤسسة-صوميك-سكيكدة-نموذجا(2018-2021)

2.تحليل-مدى-توافق-خصائص-جودة-المعلومات-المالية-بين-النظام...-ال...frs-دراسة-ميدانية-لآراء-عينة-من-الأكاديميين-والمهنيين-في-الجزائر تاريخ النشر 2024/03/21

3.أهمية-التكنولوجيا-المالية-كوسيط-في-العلاقة-بين-الصناع...قل...امع-الإشارة-إلى-حالة-السوق-العالمي-للتكنولوجيا-المالية-الإسلامية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال6570-2602 : ISSN المجلد 07 العدد – 01 جوان 2024

4.آليات-الرقابة-على-الصفقات-العمومية-في-الجزائر-لتحقيق-الا...سية-(حصيلة-الصفقات-العمومية-المبرمة-في-إطار-البرامج-التنموية-(2001-2021) ط.د زيتزفي صارة , أ.د بوذريع صليحة مخبر البحوث والدراسات الأور ومتوسطية.

5.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع، نيويورك، شعبة إدارة التنمية والحاكمية، مكتب تطوير سياسات التنمية، يناير 1997 ، ص5

التشريعات والقوانين والمراسيم:

1.الجريدة الرسمية الصادرة في 20 ديسمبر 2019، العدد 81،

2.الجريدة الرسمية الصادرة في 31 ديسمبر 2020، العدد 83،

3.الجريدة الرسمية الصادرة في 30 ديسمبر 2021، العدد 100،

4. الجريدة الرسمية الصادرة في 29 ديسمبر 2022، العدد 89،

5.الجريدة الرسمية الصادرة في 31 ديسمبر 2023، العدد 86،

6.قانون العضوي 18-15 الصادر بتاريخ 2018.09.02.

7.قانون العضوي 23-15 الصادر بتاريخ 2023.11.05.

6. ملاحق:

الملحق رقم 1: نص قانون المالية لسنة 2020



الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**



الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.574.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.267.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
المجاهدين وذوي الحقوق	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**



الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

إيرادات الميزانية	المبالغ (بالاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة	1.428.440.000
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع	93.944.000
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1.182.631.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المحقق على المنتوجات المستوردة)	444.741.000
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة	47.159.000
201 - 005 - حواصل الجمارك	294.691.000
المجموع الفرعي (1)	**3.046.865.000**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل املاك الدولة	35.047.000
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية	174.476.000
201 - 008 - الإيرادات التنظيمية	50.000
المجموع الفرعي (2)	**209.533.000**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	833.000.000
المجموع الفرعي (3)	**833.000.000**
مجموع الموارد العادية	**4.089.398.000**
2 - الميزانية التجارية	
201 - 011 - الميزانية التجارية	2.200.325.000
المجموع العام للإيرادات	**6.289.723.000**

الملحق رقم 2: نص قانون المالية لسنة 2021



الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية الصافية على ميزانية الدولة لسنة 2021

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف درهم)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة	1.254.158.162
202 - 001 - حواصل التسجيل والطابع	61.639.866
203 - 001 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	997.330.825
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	401.985.672
204 - 001 - حواصل الضرائب غير المباشرة	29.618.500
205 - 001 - حواصل الجمارك	308.956.650
المجموع الفرعي (1)	**2.651.704.004**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
206 - 001 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة	35.397.324
207 - 001 - الحواصل المختلفة للميزانية	156.800.000
208 - 001 - الإيرادات التنظيمية	50.000
المجموع الفرعي (2)	**192.247.324**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	565.000.000
المجموع الفرعي (3)	**565.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.408.951.328**
2 - الجباية البترولية	
211 - 001 - الجباية البترولية	1.919.231.097
المجموع العام للإيرادات	**5.328.182.426**



الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية

المداخير الوزارية	المبالغ (درهم)
رئاسة الجمهورية	9.180.694.000
مصالح الوزير الأول	4.498.985.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	39.843.200.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	555.565.924.000
العدل	82.385.764.000
المالية	88.844.915.000
الثقافة	62.212.609.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	268.450.000
المجاهدين وذوي الحقوق	235.317.071.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.453.234.000
التربية الوطنية	771.349.354.000
التعليم العالي والبحث العلمي	370.596.356.000
التكوين والتعليم المهنيين	51.568.735.000
الثقافة والفنون	15.241.761.000
الشباب والرياضة	38.060.439.000
الرقمنة والاحصائيات	150.000.000
البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	2.288.950.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	132.651.092.000
الصناعة	4.536.161.000
المناجم	2.097.763.000
الفلاحة والتنمية الريفية	224.454.908.000
السكن والعمران والمدينة	17.484.735.000
التجارة	16.224.651.000
الاتصال	18.179.761.000
الأشغال العمومية	16.429.247.000
النقل	7.802.104.000
الموارد المائية	13.929.430.000
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	3.244.688.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	410.672.176.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	163.123.879.000
العلاقات مع البرلمان	228.953.000
البيئة	2.426.351.000
الصيد البحري والمنتوجات الصيدية	2.329.987.000
الصناعة الصيدلانية	327.000.000
المجموع الفرعي	**4.020.969.527.000**
التكاليف المشتركة	693.537.202.000
المجموع العام	**5.314.506.529.000**



الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

(بآلاف درهم)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	--	3.692.317
المناجم والطاقة	1.820.000	1.820.000
الفلاحة والري	46.563.940	214.972.239
دعم الخدمات المنتجة	52.332.900	54.615.196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	380.636.944	588.064.297
التربية والتكوين	94.349.228	122.154.192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	40.986.844	116.718.336
دعم الحصول على سكن	193.755.820	434.244.266
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.710.445.676**	**2.236.280.843**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وغلف نسبي للموارد)	--	395.583.535
احتياطي لنفقات غير متوقعة	171.740.000	166.660.545
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**171.740.000**	**562.244.080**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.882.185.676**	**2.798.524.923**

الملحق رقم 3: نص قانون المالية لسنة 2022



الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية الصافية على ميزانية الدولة لسنة 2022

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف درهم)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة	1.191.069.477
202 - 001 - حواصل التسجيل والطابع	95.364.049
203 - 001 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1.207.443.422
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	453.109.392
204 - 001 - حواصل الضرائب غير المباشرة	20.035.073
205 - 001 - حواصل الجمارك	343.948.793
المجموع الفرعي (1)	**2.857.860.816**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
206 - 001 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة	39.884.715
207 - 001 - الحواصل المختلفة للميزانية	191.216.710
208 - 001 - الإيرادات التنظيمية	50.000
المجموع الفرعي (2)	**231.151.425**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	490.300.000
المجموع الفرعي (3)	**490.300.000**



الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

المداخير الوزارية	المبالغ (درهم)
رئاسة الجمهورية	15.201.224.000
مصالح الوزير الأول	4.551.727.000
الدفاع الوطني	1.300.000.000.000
المالية	92.928.896.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الثقافة والمناجم	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف	30.079.668.000
التربية الوطنية	825.004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون	16.097.228.000
الشباب والرياضة	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138.641.592.000
الصناعة	4.891.391.000
الفلاحة والتنمية الريفية	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية	16.551.330.000
النقل	11.238.541.000
الموارد المائية والأمن المائي	21.267.065.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.585.273.000



الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

(بآلاف درهم)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة	5.249.200	36.536.643
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	479.429.806	736.118.670
التربية والتكوين	175.979.141	228.105.205
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة	1.100.000.000	1.000.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.048.901.201**	**2.713.360.515**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وغلف نسبي للموارد)	--	433.039.657
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات الجديدة	--	10.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	400.000.000	390.000.000



الجدول "ب"

الاعتمادات المفتوحة للسنة والمقررة حسب كل وزارة

أو مؤسسة عمومية وحسب البرنامج وحسب التخصيص

(المادة 73 من القانون التنظيمي رقم 18-15 المتمم للقانون رقم 14-130 المؤرخ في 7 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم)

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب مصلحة البرامج وحسب البرامج

(درهم)

مصلحة البرامج / البرامج	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
رئاسة الجمهورية	**88.442.286.000**	**87.482.286.000**
نشاط رئاسة الجمهورية	4.913.480.000	6.457.080.000
تنسيق النشاط الحكومي	772.389.000	772.389.000
وساطة الجمهورية	1.125.245.000	1.125.245.000
التعاون الدولي	69.150.000	36.150.000
الإدارة العامة	12.475.172.000	12.960.972.000
مصالح الوزير الأول	**12.428.123.000**	**34.881.123.000**
نشاط الوزير الأول	3.205.980.000	3.307.980.000
النشاط الحكومي	7.394.000.000	29.728.000.000
الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري	1.828.143.000	1.845.143.000
الدفاع الوطني	**2.486.000.000.000**	**2.486.000.000.000**
الدفاع الوطني	500.000.000.000	500.000.000.000
القوات المسلحة الملكية	740.000.000.000	740.000.000.000
الإدارة العامة	1.246.000.000.000	1.246.000.000.000
المالية	**3.704.949.197.000**	**3.700.934.034.000**
الخزينة والتدبير المحاسبي	904.970.843.000	903.006.501.000
الضرائب	88.781.301.000	88.204.822.000
الميزانية	130.235.116.000	129.709.497.000
أملاك الدولة	21.895.880.000	20.251.244.000
الجمارك	26.331.390.000	26.160.863.000
المالية العامة	1.038.200.000	1.038.200.000
الإدارة العامة	63.590.338.000	66.552.836.000
مبلغ غير مخصص	2.486.000.000.000	2.486.000.000.000



الجدول "ب" (تابع)

(درهم)

مصلحة البرامج / البرامج	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج	**50.524.254.000**	**49.759.254.000**
الشبكة الدبلوماسية والقنصلي	10.095.565.000	9.045.565.000
الإدارة العامة	40.428.689.000	40.713.689.000
الداخلية والتجهيز والسياسات المحلية والتهيئة العمرانية	**1.032.298.929.000**	**1.026.766.229.000**
شرطة الأمن والمحافظات	4.101.847.000	5.462.647.000
دعم الجماعات المحلية	470.016.729.000	470.016.729.000
تهيئة الإقليم	241.110.000	460.110.000
الأمن الوطني	373.595.080.000	373.595.080.000
الحماية المدنية	79.688.737.000	79.282.337.000
الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية	8.770.932.000	10.670.932.000
الإدارة العامة	80.875.494.000	85.266.194.000
العدل	**130.103.381.000**	**120.210.881.000**
السلطة القضائية	79.636.282.000	72.967.302.000
إدارة السجون	49.093.330.000	53.736.830.000
دعم الهيكلة	164.630.000	164.630.000
الإدارة العامة	408.919.000	1.341.919.000
الثقافة والمناجم	**269.772.883.000**	**182.334.313.000**
الكهرباء والطاقات الجديدة	193.953.070.000	106.496.500.000
المناجم	3.134.313.000	3.134.313.000
التعويض عن تعاونية حراك البرمجة	63.150.000.000	63.150.000.000
التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة المرصولة بالشبكة الوطنية الكهرباء	5.740.350.000	5.740.350.000
الإدارة العامة	3.795.150.000	3.795.150.000
الصحافيين وذوي الحقوق	**231.866.356.000**	**232.533.056.000**
المنشآت السينمائي والسمعي البصري	280.440.000	696.440.000
المنتج	193.503.519.000	193.503.519.000
الحماية الاجتماعية	34.403.256.000	34.403.256.000
الإدارة العامة	3.678.953.000	3.710.853.000



الجدول "ب" (تابع)

(درهم)

مصلحة البرامج / البرامج	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
نظام الحماية الاجتماعية	325.805.340.657	325.805.340.657
الإدارة العامة	2.251.064.816	2.251.064.816
الطاقات مع البرلمان	**467.704.000**	**467.704.000**
تعزيز العلاقات بين الحكومة والبرلمان	81.912.000	81.912.000
الإدارة العامة	385.792.000	385.792.000
المجاهدين وذوي الحقوق	**9.000.212.000**	**8.695.212.000**
الهيئة والتنمية المستدامة	425.008.490	3.010.008.490
الطاقات المتجددة	3.055.000.000	3.055.000.000
الإدارة العامة	3.215.203.510	3.215.203.510
الصيد البحري والمنتوجات الصيدية	**6.676.399.000**	**4.034.560.000**
الصيد البحري	310.334.276	452.351.276
تربية المائيات	252.004.042	252.002.042
مراقبة الأنشطة وتوجيه الصيد البحري وتربية المائيات	2.470.542.212	650.008.213
الإدارة العامة	3.441.998.470	3.529.998.470
الصناعة الصيدلانية	**453.594.000**	**453.594.000**
تنمية وتطوير الصناعة الصيدلانية في المغرب	200.000.000	200.000.000
الإدارة العامة	253.594.000	253.594.000
التضامن الوطني والأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة والشباب والرياضة	**30.026.080.000**	**30.026.080.000**
برنامج التضامن الوطني والأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة والشباب والرياضة	29.775.000.000	29.775.000.000
الإدارة العامة	251.080.000	251.080.000
المجموع الفرعي لمصاريف الموظفين	**13.762.220.101.000**	**13.762.703.713.000**
البرنامج التضامني الوطني	**7.500.000.000**	**8.000.000.000**
التدابير ومراقبة عمل الحكومة	7.500.000.000	8.000.000.000
مصاريف الأداء	**3.500.000.000**	**4.110.441.000**
التدابير ومراقبة عمل الحكومة	3.500.000.000	4.110.441.000
المكتبة العامة	**3.419.000.000**	**3.019.000.000**
رقمنة وتطوير الأنظمة المعلوماتية وتدعيم الأمن المعلوماتي	3.419.000.000	3.019.000.000
مجلس النواب	**1.282.000.000**	**1.282.000.000**
شبكة عمل القطاع الإداري والاقتصاد الاستشاري	1.282.000.000	1.282.000.000



القسم الثاني

أحكام مختلفة متعلقة بعض الحسابات الخاصة للخزينة

الفصل الرابع

مقتطف قانون المالية لسنة 2023

الجدول "أ"

الإيرادات

(المادة 73 من القانون التنظيمي رقم 18-15 المتمم للقانون رقم 14-130 المؤرخ في 7 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم)

الإيرادات النهائية الصافية على ميزانية الدولة

بالآف الدراهم	المبالغ لسنة 2023
1- الإيرادات المتحصل عليها من الضرائب	**6.588.938.180**
2- الإيرادات الجبائية	**3.290.459.582**
2.1 الضرائب على الدخل	1.422.040.000
2.2 الضرائب على رأس المال	48.498.574
2.3 الضرائب على الاستهلاك	1.701.694.282
2.4 الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة	360.032.815
2.5 ضرائب ورسوم أخرى	59.373.712
2.6 ناقص القرعات	-2.620.050
3- الجباية البترولية	**3.298.478.686**
4- مداخيل الأملاك التابعة للدولة	**64.024.930**
4.1 عقود وأتاوى	14.999.300
4.2 مداخيل الإيجار والاستغلال	18.390.100
4.3 دفع الدخل من الأصول المنقولة والعقارية	14.443.405
4.4 دفع الحسابات الجارية	556.287
4.5 عقود ومداخيل أخرى	15.637.838
5- مداخيل المساهمات المالية للدولة	**1.111.400.000**
5.1 دفع أرباح المنوك والمؤسسات المالية	971.400.000
5.2 دفع أرباح المؤسسات غير المالية	150.000.000
5.3 المخططات وعوائد الأصول المالية الأخرى	90.000.000
6- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	--
7- مداخيل مواصل الميزانية	**130.000.000**
8- المداخيل الاستثنائية الناتجة	--
9- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	**50.000**
10- القروض والمراصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات، وترخيص استرداد القروض	**7.500.000**
مجموع الإيرادات	**7.901.917.110**









الملحق رقم 5: نص قانون المالية لسنة 2024







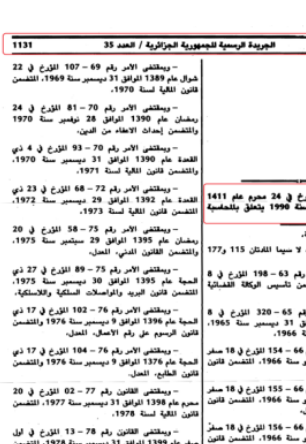








الملحق رقم 7: نص قانون رقم 90-





الملحق رقم 8: نص قانون العضوي 18-15 الصادر بتاريخ 2018/09/02



قانون عضوي رقم 18-15 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، يتعلق بقوانين المالية.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 78 و136 الفقرة 3) و138 و139 و140 و141 و170 و190 الفقرة 2) و191 الفقرتان الأولى و3) و202 و213 منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 12-19 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1433 الموافق 7 سبتمبر سنة 2012 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

- وبمقتضى القانون رقم 16-10 المؤرخ في 6 شوال عام 1437 الموافق 7 يوليو سنة 2016 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

- وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري، مع مراعاة التحفظات التفسيرية حول الأحكام والمواد 4 و15 الفقرة 7) و26،

يصدر القانون العضوي الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يمكنها إعداد قوانين المالية، وكذا مضمونها وتقديمها وتصويتها والمصادقة عليها من قبل البرلمان، كما يحدد سبل وقواعد المالية العمومية وعمليات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.

المادة 2 : يعد قانون المالية بكل جميع أي تنظيم وبرمجة الميزانية كما هو محدد في المادة 1 من هذا القانون، ويساهم في تحديد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها موضوعا على مدى السنوات المتضمن حول المتداين المتعلقة من أهداف واضحة ومحددة وفقا لتقديرات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم.

المادة 3 : يعتبر قانون المالية، بالنسبة لسنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن الاقتصادي معد.

تعتد السنة المالية لسنة مدنية.

تعمل الدولة، في إطار تسيير المالية العمومية، على تحضير تنفيذ نفقات تسييرها بواسطة موارد عادية، وتحدث تبعية التحقيق عن طريق قانون المالية.

المادة 4 : يكتسي طابع قانون المالية :

1 - قانون المالية للسنة،

2 - قوانين المالية التصحيحية،

3 - القانون المتضمن تسوية الميزانية.

المادة 5 : يتم تأشير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين الموالييتن، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، حدد الاقتضاء.

يمكن مراجعة التأشير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة.

يجب أن يتدرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تحقيق مكيفة بالنسبة متماشي مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.

تحدد التبعيات لتصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، عن طريق التنظيم.

المادة 6 : يعد قانون المالية السنة وير خص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعبائها المرجعية إنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم.

المادة 7 : يهدف قانون المالية التصحيحي إلى تعديل أو تتميم أحكام قانون المالية للسنة، خلال السنة الجارية.

المادة 8 : القانون المتضمن تسوية الميزانية هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة.

المادة 9 : لا يمكن إدراج أي حكم ضمن قوانين المالية ما لم يتعلق الأمر بموضوع هذه القوانين.

المادة 10 : يجب أن تتوافق قوانين التوجيه القطاعية وقوانين البرمجة القطاعية، المقر تمويلها من ميزانية الدولة، مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، كما هو معرف في المادة 5 من هذا القانون و لا يمكن تنفيذها إلا في حدود الاعتمادات المالية المرخص بها بموجب قوانين المالية.

المادة 11 : يجب أن يتوافق مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى كل مشروع نص تشريعي أو

قوانين

قانون رقم 23-15 مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 5 ديسمبر سنة 2023، يتضمن قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 139 و141 و143 الفقرة 2) و188 منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023،

- وبعد أخذ رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

أحكام تمهيدية

المادة الأولى : يعدل ويتمم القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023، بالأحكام الآتية التي تشكل قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

الجزء الأول

الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها،

وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة

الفصل الأول

الترخيص السنوي لتحصيل وتخصيص

الموارد العمومية

(بدون تغيير) .....

الفصل الثاني

مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة

المادة 2 : تعدل أحكام المادة 7 من القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023، وتحرر كما يأتي :

"المادة 7 : وفقا للجدول "أ" الملحق بهذا القانون، تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2023، بالمبالغ الآتية :

- الإيرادات العادية ..... (8.925.971.584.466) دج؛

الجزء الثاني

ميزانية الدولة

الفصل الأول

الميزانية العامة حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية

ومبلغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع

المادة 3 : تعدل أحكام المادة 3 من القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022 والمتضمن قانون المالية لسنة 2023، وتحرر كما يأتي :

"المادة 3 : يفتح بعنوان سنة 2023، قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة، بعنوان الوزارات والهيئات العمومية، بموجب الجدول "ب" من هذا القانون :

1/ سقف رخص الالتزام قدره خمسة عشر ألفا وثلاثمائة وخمسة وعشرون مليارا وسبعمائة واربعة ملايين وثلاثمائة وثلاثة عشر ألف دينار (15.325.704.313.000 دج) توزع حسب حافظات البرامج وحسب البرامج والتخصيصات.

2/ اعتماد دفع مبلغه اربعة عشر ألفا وسبعمائة وستة ملايير وثمانمائة وثمانية وعشرون مليونا وثلاثمائة وسبعة وثمانون ألف دينار (14.708.828.387.000 دج) توزع حسب حافظات البرامج وحسب البرامج والتخصيصات.

تحدد كيفيات التوزيع عن طريق التنظيم."

الفصل الثاني

مبلغ اعتمادات الدفع ورخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص

(بدون تغيير) .....